جامعة الكوت
مركز البحوث والدراسات والنشر

عِلَلُ التَّثْنِيَة

لأبي الفَتح عُثمَان بن جِنِّي

ت (٣٩٢هـ)

طبعة مزيدة ومنقّحة

تحقيق ودراسة
أ. د. صبيح التميمي
عضو المجمع العلمي العراقي
٢٠١٤-٢٠٢٣

مراجعة الطبعة المصرية
أ. د. رمضان عبد التواب
عميد آداب عين شمس

١٤٤٦هـ بغداد ٢٠٢٥م

منشورات

مركز البحوث والدراسات والنشر

جامعة الكوت

٤١٥ /٠٧

ت ٨٩٨ التميمي ، صبيح

دراسة التثنية لابي الفتح عثمان بن جني / صبيح التميمي ؛ مراجعة رمضان عبد التواب . - ط١. - بغداد: مركز البحوث والدراسات والنشر ، مطبعة جامعة الكوت ، ٢٠٢٥.

١٠٤ ص ؛ ٢٤ سم .

١ - قواعد اللغة العربية - دراسات -٢- بن جني ، ابي الفتح عثمان (نحوي) -٣- عبد التواب ، رمضان (مراجعة) - أ - العنوان

رقم الايداع

٢٥٢٣ /٢٠٢٥

المكتبة الوطنية/الفهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد

٢٥٢٣ لسنة ٢٠٢٥ م

ISBN: 978-9922-726-43-4

ملاحظة

مركز البحوث والدراسات والنشر في كلية الكوت الجامعة غير مسؤول عن الافكار والرؤى التي يتضمنها الكتاب والمسؤول عن ذلك الكاتب او الباحث فقط.

University of Kut

مطبعة جامعة الكوت

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى ﴾

سُورَةِ النمل، الآية: ٥٩

أ.د. صبيح التميمي

المُقدّمة

كتاب عِلَل التَّثْنية أحد مؤلّفات إمام العربية أبي الفَتْح عثمان بن جِنِّي الذي لم تُشِر إليه المصادر القديمة التي ترجمتْ له.

وأول مَنْ أشار إليه هو المستشرق كارل بروكلمان في (تاريخ الأدب العربي ٢/ ٢٤٨) عندما وقف على مخطوطة فريدة لهذا الكتاب في مكتبة ليدن. وتاقت نفسي إلى رؤية هذا الكتاب، ووُفِّقْتُ في الحصول على نسخة مصورة من مخطوطته، وإذا بموضوع الكتاب يدور حول ما تؤدّيه "الألف، والياء" في صيغة المثّنى من وظائف، مع ذِكْر آراء علماء المدرستين البصرية والكوفية، وبيان الرأي الراجح منها، ومناقشة الآراء الأخرى.

وقد جاء الكتاب بمادة لغوية ونحوية في بابها قَلّمَا نجد كتابا آخر احتواها بالشكل الذي عرَضهُ ابن جِنّي.

وتوكّلْت على الله تعالى واستعنْتُ به على تحقيقه، والتعليق عليه، والتقديم له بمقدّمة وافية عن ابن جنِّي وآثاره؛ وذلك عام ١٩٨٤م في القاهرة أيام دراستي في جامعة الأزهر.

أملَي أَنْ أكون قد وُفقت في إخراجه بالشكل اللائق بمؤلف الكتاب، ومادته، وحمدًا لله تعالى على كلِّ حال.

أ.د. صبيح التميمي

المؤلّف

اسمُهُ ونَسبُهُ:

هو أبو الفَتْح عثمان بن جِنِّي النحوي الموصلي.

وأبوه "جِنِّي" رومي الأصل، يؤيّد هذا الأصل ما أنشده ابن جنِّي مفتخرًا:

فـإنْ أَصْـبِح بـلا نَسَـبٍ فَعِلْمـي فـي الـورى نَسَـبي
علـى أَنِّـي أؤول الـى قُـرُومٍ سـادةٍ نُجُـبِ
قياصـرةٌ إذا نطقـوا أَزَمَّ الـدَّهْر ذو الخُطـب

هذا ما اتفقت عليه أغلبُ المصادر [1] التي ترجمتْ له.

ولم يخالف في هذا الأصل سِوَى ابن خير [2]، في روايته عن أبي الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني (ت ٤٣١هـ)، أحد تلاميذ ابن جِنِّي، إذْ قال: "جِنِّي والد عثمان رجل تركي جندي شتيم الوجه، وحشي الصورة، لا علم عندَه، ولا فَهْم، وأنجب ابنَهُ عثمان، وكان عثمان أشقر أعور"[3] في صورته التركية.

---

[1] الفهرست: ١٢٨، وتاريخ العلماء: ٢٤، وتاريخ بغداد: ١١/ ٣١١، ونزهة الألباء: ٣٣٢، وإنباه الرواة: ٢/ ٣٣٥، ومعجم الأدباء: ١٢/ ٨١، وفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٦، والبداية والنهاية: ١١/ ٣٣١، والعبر: ٣/ ٥٣، والنجوم: ٤/ ٢٠٥، وبغية الوعاة: ٢/ ١٣٢، ومفتاح السعادة: ١/ ١٣٤، وشذرات الذهب: ٣/ ١٤٠.

[2] فهرسة ما رواه عن شيوخه: ٣١٨.

[3] عَبَّر ياقوت عن هذه الصِفَة بكناية لطيفة إذْ قال: وكان أبو الفتح بن جني مُمَتَّعًا بإحدى عينيه". معجم الأدباء: ١٢/٩٠، وهي صفة ذكرها ابن جِنِّي نفسَهُ في شعرٍ عاتَبَ فيه صديقَهُ فقال:=

ولادته ونشأته:

أولُ مَنْ أشارَ إلى ولادته هو "ابن النديم" غير أنّه لم يحدّدْها بل أطلقها فقال: "مولدُهُ قبل الثلاثين وثلاثمائة"[1]، وردّدَت المصادر هذا التعبير.

أمّا موطن هذه الولادة فهو مدينة "المَوْصِل" في شمالي العراق بلد الحمدانيين آنذاك، وقد نُسِبَ إليها فقيل:

"أبو الفتح عثمان بن جِنِّي النحويّ، الموصليّ المولد والنشأة، والبغداديّ المسكن والخاتمة"[2].

ومن هذا يتضح لنا أيضًا أنّ نشْأته الأولى تمَّتْ في تلك المدينة، وقد ذكرت المصادرُ أيضًا أنَّه طلب العِلْم فيها منذ صِغَره، ودرس على شيوخِها، وبَرَزَ بين أقرانِهِ، وأخذ يُقْرِئ النحو والصرف وهو شابٌّ.

وحدث أَنْ مَرَّ أبو عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) بالموصل ودخل مسجدَها، فوجد ابن جِنِّي الشاب يتكلّم في مسألة تصريفية، فوجده مُقَصِّرًا، فاعترض عليه أبو علي فَنَبَّهَهُ على الصواب، وقال له: زَبّبْتَ قبل أَنْ تُحَصْرِمِ [3].

=صدودُكَ عَنّي ولا ذنبَ لي دليلٌ على نيّةٍ فاسدهْ
فَقَدْ – وحياتك مما بَكيتُ– خَشِيتُ على عَيْنِي الواحدهْ

(ينظر: نزهة الألباء: ٣٣٣، ومعجم الأدباء: ١٢/ ٩٠، ووفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٦)

[1] الفهرست: ١٢٨.

[2] روضات الجنات: ٥/ ١٧٦.

[3] نزهة الألباء: ٣٣٣، ومعجم الأدباء: ١٢/ ٩٠، ووفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٦، ولغية الوعاة: ٢/ ١٣٢، وزَبّبْت من الزبيب.

فشعر ابنُ جِنِّي بحاجته إلى ملازمة هذا الشيخ، والأخْذ عَنْه، فَلَحِقَ به ببغداد، واستوطنها حُبًّا بالعِلْم وتحصيله، وكانت تلك الصُّحْبَة المشهورة – بين أبي علي وابن جِنِّي – التي بدأت بحدود سنة ٣٣٧هـ ودامت ٤٠ سنة [١]. ولهذه الصحبة أثر كبير في نبوغ ابنُ جِنِّي، وتأليفه الكتب في حياةِ شيخِهِ، وخلافته له بعد وفاته، وتصدّره مجلسه ببغداد [٢].

شيوخه:

أشهر شيوخ ابنُ جِنِّي كما ذكرهم في كتبه، أو أشارت إليهم المصادرُ هُمْ:

١- إبراهيم بن أحمد القرميسيني، وكنيته أبو إسحاق

(ترجمته في غاية النهاية: ١/ ٧).

ذكره ابنُ جِنِّي في الخصائص: ١/ ٧٥، والمحتسب: ٢/ ١٧، ٦٤.

وذُكِر أيضًا في معجم الأدباء: ١٢/١٠٣.

٢- أحمد بن محمد الموصلي المعروف بالأخفش، وكنيته أبو العباس

(ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ٣٨٩).

ذُكِرَ ذلك بغية الوعاة: ١/ ٣٨٩).

---

[١] نزهة الألباء: ٣٣٣، وبغية الوعاة: ٢/ ١٣٢.

[٢] معجم الأدباء: ١٢/ ٩١.

٣- جعفر بن محمد بن الحجاج، وكنيته أبو بكر.

ذكره ابنُ جِنِّي في الخصائص: ١/ ٣٨٦، ٣/ ٣٠٥.

٤- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، وكنيته أبو علي (ت ٣٣٧هـ).

(ترجمته في الفهرست ٩٥ وغاية النهاية: ١/ ٢٠٦، وإنباه الرواة: ١/ ٢٧٣).

وهو أشهر شيوخ ابنِ جِنِّي، وأكثرهم تأثيرًا فيه، ذكره ابنُ جِنِّي في أغلب كتبه مع الاشادة بعلمه وحدَّة ذهنه وحُسْن مطالبهِ وقوة آرائه.

وذُكِرَ أيضًا في: تاريخ العلماء: ٢٧، ونزهة الألباء: ٣٣٣ وغيرها.

٥- السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ، وكنيته أبو صالح.

(ذكره ابنُ جِنِّي في الخصائص: ١/ ٣٦٠، ٣٨٧، ٣/ ٢٨٣، ٢٩٨).

٦- علي بن الحسين بن محد المعروف بأبي الفرج الأصبهاني (ت ٣٥٦هـ).

(ترجمته في إنباه الرواة: ٢/ ٢٥١، ومعجم الأدباء: ١٣/ ٩٤).

ذكره ابنُ جِنِّي في سر صناعة الإعراب: ١/ ٨٤، ٢١٣.

٧- علي بن عمرو، وكنيته أبو الحسن.

ذكره ابنُ جِنِّي في الخصائص: ١/ ٨٠.

٨- علي بن محمد بن وكيع، وكنيته أبو الحسن.

ذكره ابنُ جِنِّي في المحتسب: ١/ ١٨٩.

٩- محمد بن الحسن بن يعقوب المقرئ النحوي المعروف بابن مقسم، وكنيته أبو بكر (ت ٣٥٤هـ).

(ترجمته في غاية النهاية: ٢/ ١٢٣، ونزهة الألباء: ٢٢٨، وإنباه الرواة: ٣/ ١٠٠).

ذكره ابنُ جِنِّي في الخصائص: ١/ ٣٨.

وسرّ صناعة الإعراب: ١/ ١٧٢.

والمحتسب: ٢/ ٩٠، ٢٢٧، ٢٧١.

١٠- محمد بن سلمة الذي يروي عن المبرد.

ذكره ابنُ جِنِّي في الخصائص: ١/ ٣١٥.

١١- محمد بن العسَّاف العقيلي الشجريّ، وكنيته أبو عبد الله.

(وهو من الأعراب الفصحاء، لَقِيَه ابنُ جِنِّي في الموصل وأَخَذَ عنه).

ذكره ابنُ جِنِّي في الخصائص: ١/ ٧٦، ٧٨.

والمحتسب: ٢/ ١٦٦، ٢٠٩.

وذُكِرَ أيضًا في معجم الأدباء: ٢/ ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧.

١٢- محمد بن علي بن القاسم الذهبي، وكنيته أبو بكر.

ذكره ابنُ جِنِّي في الخصائص: ٣/ ٢٩٩.

١٣- محمد بن علي المراغي النحوي، وكنيته أبو بكر

(ترجمته في: الفهرست: ١٢٧، معجم الأدباء: ١٨/ ٢٦٣، وبغية الوعاة: ١/ ١٩٦).

ذكره ابنُ جِنِّي في الخصائص: ٣/ ٢٩٩. والمحتسب: ٢/ ١٨٨.

تلاميذه:

تتلمذ لابنُ جِنِّي عدد كبير من طلبةِ العِلْم، وقفنا على مجموعة منهم:

١- ثابت بن محمد الجرجاني الأندلسي، وكنيته أبو الفتوح (قُتِلَ سنة ٤٣١هـ).

(ترجمته في إنباه الرواة: ١/ ٢٦٣، ومعجم الأدباء: ٧/ ١٤٥، وبغية الوعاة: ١/ ٤٨٢).

ذُكِرَ ذلك في: فهرسة ابن خير: ٣١٨، وإنباه الرواة: ١/٢٦٣، ومعجم الأدباء: ٧/ ١٤٧).

٢- الحسين بن أحمد بن نصر، وكنيته أبو عبد الله.

وهو الذي أجاز له ابن جني رواية كتبه (ينظر: معجم الأدباء: ١٢/ ١٠٩).

٣- الذاكر النحويّ المصريّ (المتوفي بحدود سنة ٤٤٠هـ).

(ترجمته في إنباه الرواة: ٢/ ٨).

ذُكِرَ ذلك في إنباه الرواة: ٢/٨.

٤- عالٍ وعلي وعلاء أولاد ابنُ جِنِّي.

(وترجمة عالٍ في إنباه الرواة: ٢/ ٣٨٥، ومعجم الأدباء: ١٢/٣٩، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٤).

قال ياقوت: وكلّهم أدباء فضلاء، خَرَّجَهم والدُهم (معجم الأدباء: ١٢/ ٩١).

٥- عبد السلام بن الحسين البصري، وكنيته أبو أحمد، (ت ٤٠٥هـ).

(ترجمته في: نزهة الألباء: ٣٣٨، إنباه الرواة: ٢/ ١٧٥، وبغية الوعاة: ٢/ ٩٥).

ذكره ابنُ جِنِّي في إجازته (معجم الأدباء: ١٢/ ١٠٩).

وذُكِرَ في نزهة الألباء: ٣٣٤، ٣٣٨.

٦- عليّ بن الحسن بن وحشي الموصلّي النحويّ، وكنيته أبو الفتح.

(ترجمته في إنباه الرواة: ٢/ ٢٤٧).

ذُكِرَ ذلك في إنباه الرواة: ٢/ ٢٧٥، ومعجم الأدباء: ١٣/٢١٨.

٧- علي بن زيد القاشاني النحويّ (ت ٤١١هـ).

(ترجمته في معجم الأدباء: ١٣/ ٢١٨، وبغية الوعاة: ٢/ ١٦٧).

ذُكِرَ ذلك في معجم الأدباء: ١٣/٢١٨، وبغية الوعاة: ٢/١٦٧.

٨- علي بن عبيد الله بن عبد الغفار السمسمي أو السّمسماني، وكنيته أبو الحسن (ت ٤١٥هـ).

(ترجمته في نزهة الألباء: ٣٣٩، وإنباه الرواة: ٢/ ٢٨٨، ومعجم الأدباء: ١٤/ ٥٨).

ذُكِرَ ذلك في: نزهة الألباء: ٣٣٤، ٣٣٩.

٩- علي بن هلال صاحب الخطّ، المَعروف بابن البواب، وكنيته أبو الحسن، (ت ٤١٣هـ).

(ترجمته في العِبَر في خَبَر مَنْ غَبَر: ٣/ ١١٣، ومعجم الأدباء: ١٥/ ١٢٠، والبداية والنهاية: ١٢/ ١٤).

ذُكِرَ ذلك في العِبَر: ٣/ ١١٣.

١٠- عمر بن ثابت الثمانيني النحوي الضرير، وكنيته أبو القاسم، (ت ٤٤٢هـ).

(ترجمته في نزهة الألباء: ٣٥٠، ومعجم الأدباء: ١٦/ ٥٧ وبغية الوعاة: ٢/ ٢١٧).

ذُكِرَ ذلك في: نزهة الألباء: ٣٣٤، ٣٥٠، ومعجم الأدباء: ١٦/ ٥٧، وبغية الوعاة: ٢/ ٢١٧.

١١- محمد بن أحمد بن سَهْل الواسطي المعروف بابن بشران، وكنيته أبو غالب، (ت ٤٦٢هـ).

(ترجمته في إنباه الرواة: ٣/ ٤٤ ومعجم الأدباء: ١٧/ ٢١٤، وبغية الوعاة: ١/ ٢٦).

ذُكِرَتْ تلمذته في رواية نقلها القفطي عن ابن بشران فقال فيها:

"وردّ أبو الفتح بنُ جِنِّي عثمان إلى واسط، ونزل في دار الشريف أبي علي الجواني نقيب العلويين، وكنا نتردَّدُ إليه ونسائله، ويملي علينا مسائل سمَّاها الواسطية". (إنباه الرواة: ٢/ ٣٤٠)

١٢- محمد بن الحسين بن موسى المعروف بالشريف الرضي، وكنيته أبو الحسن (ت ٤٠٦هـ).

(ترجمته في إنباه الرواة: ٣/ ١١٤، والبداية والنهاية: ١٢/ ٣).

ذَكَرَ الشريف الرضيّ تلمذته على ابنُ جِنِّي في كتابه حقائق التأويل في أكثر من موضع، ووصفه بـ(شيخنا).

ينظر: ٥/ ٨٧، ١٤٠، ٢٢١، ٢٥٣، ٣٣١.

وعند وفاة ابنِ جِنِّي صَلّى عليه ورثاه بمرثيه رائعة وهي في ديوانه ٦٣/٢، وذُكِر ذلك أيضًا في روضات الجنات: ٥/ ١٧٦.

١٣- محمد بن عبد الله بن شاهويه، وكنيته أبو الحسن.

(ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ١٢٩).

ذُكِرَ ذلك في: بغية الوعاة: ١/ ١٢٩.

***

تنقلاته:

من خلال ما كتبه ابنُ جِنِّي في إجازته لأبي عبد الله الحسن بن أحمد لرواية كتبه، يظهر لنا أَنَّ له تنقلات بين المدن الإسلامية المشهورة في عصره إذْ قال: "فَلْيَرْوِ... ذلك عَنّي... وما صَحَّ عنده... من جميع رواياتي مما سَمْعتُهُ مِنْ شيوخي – رحمهم الله – وقرأته عليهم بالعراق، والموصل، والشام، وغير هذه البلاد التي أتيتها، وأقمت بها"[1].

---

[1] معجم الأدباء: ١٢/ ١١١.

ويريد بالعراق: بغداد، وبالشام: حلب.

ومن هذا النص، ومن روايات أُخْرى يمكن حَصْر تنقّلاته بين المدن الآتية:

١- الموصل:

وهي مسقط رأسه، وموطن نشأته الأولى، وإليها نُسب.

٢- حلب:

وفيها قال ياقوت: "حَدَّث أبو الحسن الطرائفي قال: كان أبو الفتح عُثمان بنُ جِنِّي يحضر بحلب عند المتنبي كثيرًا، ويناظره في شيء من النحو...."[١].

وذكر ابنُ جِنِّي إقامته في حلب وقال: "قال لي أبو علي بالشام..."[٢].

٣- واسط:

وقد أشرنا إلى وروده واسط – عند ذكر تلميذه ابن بشران – وإملائه مسائل سمّاها الواسطية [٣].

٤- بغداد:

وهي المدينة التي صَنَعَتْ منه عَلَمًا بارزًا في تاريخ العربية، دخلها جريًا وراء طلب العِلْم، وملازمة أبي علي الفارسي، وبقي فيها يدرس

---

[١] معجم الأدباء: ١٢/ ٨٩، ١٠١.

[٢] الخصائص: ١/ ١٢١.

[٣] إنباه الرواة: ٢/ ٣٤٠.

ويؤلّف حتى وفاة شيخِهِ أبي علي، فتصدّر بعده مجلس التدريس[1]، وقد قال القفطي: "واستوطن أبو الفتح دار السلام، ودَرّس بها العِلْم إلى أنْ مات"[2].

٥- فارس وشيراز:

أشارت بعضُ كتب المحدثين [3]، إلى أَنَّه رحَلَ إلى بلادِ فارس وزار بلاط البويهيين هناك، أو التقى بالمتنبي عندهم، ولم أقفْ بعد على رواية قديمة تُثْبت ذلك صراحة.

***

وفاته:

توفي ابنُ جِنِّي ببغداد في صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة في خلافة القادر بالله عن عمر يناهز ستين سنة ونيف، وَدُفِن بمقابر بغداد إلى جوار قبر شيخه أبي علي الفارسي.

هذا هو ما اتفق عليه أغلب المترجمين له [4]، ولم يُخالفْه سوى ابن الأثير [5]، الذي ذكر وفاته في حوادث سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة.

---

[1] نزهة الألباء: ٣٣٣.

[2] إنباه الرواة: ٢/ ٣٣٦.

[3] مقدمة محقّق كتاب الخصائص.

[4] الفهرست: ١٢٨، وتاريخ بغداد: ١١/ ٣١١، ونزهة الألباء: ٣٣٤، وإنباه الرواة: ٢/ ٣٣٦، ومعجم الأدباء: ١٢/ ٨٣، وفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٦، البداية والنهاية: ١١/ ٣٣١، والعِبَر: ٣/ ٥٣، والنجوم الزاهرة: ٤/ ٢٠٥، وبغية الوعاة: ٢/ ١٣٢، ومفتاح السعادة: ١/ ١٣٥.

[5] الكامل: ٩/ ١٧٩.

أمّا صاحب هدية العارفين [1] فقد ذكر أَنَّ وفاته كانت سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة، وهو تحريف لاشكّ في ذلك.

أولاده:

على الرغم من شهرة ابن جِنِّي بكنية "أبي الفتح" فإنَّ المصادر لم تذكر أَنَّ له وَلَدًا بهذا الاسم، وما ذُكِرَ له في رواية ياقوت: "وكان لابن جِنِّي من الولد: عليّ، وعال، وعلاء، وكلهم أدباء فضلاء، قد خَرَّجَهم والدهم، وَحَسَّن خطوطهم، فهم معدودون في الصحيحي الضبط، وَحَسَني الخطّ"[2].

***

الثناء عليه:

حظي ابن جِنِّي بالثناء والمدح، والذِّكْر الطيب لجِلالة المكانة التي وَصَلَ إليها، ولما خَلَّفَه من تراث لغوي يشهد لمؤلّفه بالنبوغ الكبير والعلم الغزير، والعقل المستوعب الذي مَيَّزه من بين علماء العربية فهو:

"عند أبي الطَّيب المتنبي (ت ٣٥٤هـ): رجلًا لا يَعْرِفُ قدرَهْ كثيرٌ من الناس".

(معجم الأدباء: ١٣/ ٨٩)

---

[1] ١/ ٦٥١.

[2] معجم الأدباء: ١٢/ ٩١.

وفي موضع آخر اعترف بعلمه وقال: "ابن جِنِّي أعرف بشِعْري مِنِّي".

(شذرات الذهب: ٣/ ١٤١)

وعند الثعالبي (ت ٤٢٩هـ): "هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرئاسة في الأدب"

(يتيمة الدهر: ١/ ٧٧)

وعند أبي البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ): "مِنْ حذاق أهل الأدب، وأعلمهم بِعِلْم النّحو والتصريف".

(إنباه الرواة: ٢/ ٣٣٥)

وعند القفطي (ت ٦١١هـ): "المشهور المذكور صاحب التصانيف البديعة".

(إنباه الرواة: ٢/ ٣٣٥)

وعند ياقوت (ت ٦٢٦هـ): "من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف، وَصَنَّفَ كتبا أَبَرّ بها على المتقدمين، وأعجز المتأخرين....".

(معجم الأدباء: ١٢/ ٨١)

وعند ابن خلكان (ت ٦٨١هـ): "كان إمامًا في علم العربية".

(وفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٦)

وعند ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ): "صاحب التصانيف الفائقة"

(البداية والنهاية: ١١/ ٣٣١)

ولم يكن الثناء مقصورًا على القُدامى بل نجد أكثر منه عند المحدثين:

فهو عند بروكلمان: "مؤسس مبدأ الاشتقاق الأكبر"

(تاريخ الأدب العربي: ٢/ ٢٤٥)

وجعل هنري فليش كتاب سر صناعة الاعراب أساسًا لبحث التفكير الصوتي عند العرب وقال:

"ومن فضائل ابن جِنِّي أنّه نَظَّم هذه الآراء [الصوتية] في عَرْض مستوعب ذي صياغة أصليّة".

(التفكير الصوتي عند العرب/ مجلة مجمع اللغة ج٢٣ لسنة ١٩٦٨، ترجمة د. عبد الصبور شاهين)

ونظير عمل هنري فليش ما عمله الدكتور حسام النعيمي في كتابه الدراسات اللهجية والصوتية، وما عمله الدكتور صبيح التميمي في كتابيه التفكير الصوتي عند العرب، والتفكير الدلالي عند العرب، حيث وقف عند ابن جِنِّي باعتباره القمة الشامخة في هذين الميدانين.

شعره:

كان ابنُ جِنِّي يقولُ الشعرَ، وهو على قِلَّتِهِ، وعدمِ شُهْرتِهِ وُصِفَ بالحُسْن، من ذلك بائيّته التي يرثى بها المتنبي ومنها:

غاض القريضُ وأَذْوَت نُضْرَةُ الأدبِ وَصَوَّحَتْ بعد رِيٌّ دَوْحَةُ الكُتُبِ

فاذهب عليك سلامُ المجْدِ ما قَلِقَتْ حُوصُ الركائبِ بالاكوارِ والشُّعُبَ

(معجم الأدباء: ١٢/ ٨٦ بانتقاء)

ومن ذلك بكاؤه على ربيع شبابِهِ:

رأيتُ محاسِنَ ضِحْكِ الربيعِ أطالَ عليها بُكاء السَّحابْ
وقد ضَحِكَ الشيبُ في لِمَّتي فَلِم لا أُبَكِّي ربيعَ الشَّبابْ

(معجم الأدباء: ١٢/ ٩١)

ومن شعره في الغَزَلِ:

غزالٌ غيرُ وحشيٍّ حكَى الوحشيُّ مُقْلَتَهُ
رآه الوردُ يجني الور دَ فاستكساه حُلَّتَهُ
وَشَمَّ بأنفِهِ الريحا نَ فاستهداهُ زَهْرَتَهُ
وذاقتْ ريحهُ الصهبا ءُ فاخْتَلَسَتْهُ نكهتَهُ

(يتيمة الدهر: ١/ ٧٧)

ومن شعره في الفخر بعلمه:

تركتُ مُساجِلي أَدَبي طِوالَ الدهْرِ في تَعَبِ
إذا أجروا إلى أَمَدٍ فَقُلْ في هافةٍ لَغِبِ
وإنْ راموا مُبادهتي سَبَقْتُ وأوطِئوا عَقَبِي
وهل يَسْمُو لقارِعتي خفيضُ الخدِّ ذو حَدَبِ
وهل ينتاطُ بي سَببًا ضعيفُ مقاعِدِ السَّبَبِ
شكرتُ الله نعمتَهُ وما أولاهُ من أرَبِ
زَكَتْ عندي صنائِعُهُ فوفَّقَني وأَحْسَنَ بي
وأَخَّرَ مَنْ يقادِمُني وأعلاني وأَرْغَمَ بي

فـــإني مُخْلِـــدٌ خلفًـــا يُضـاهي الشـمسَ مِـنْ كَثَـبِ
يُصِـمّ صـدى الحسـودِ لهـا ويخـــرِقُ أطـــرقُ الرُكُـــبِ
أزولُ وذِكْرهـــا بـــاقٍ علـــى الأيـــامِ والحِقَـــبِ
تناقَلُهـــا الـــرواةُ لهـــا علـى الأجفـانِ مـن حَـدَبِ
فيرتَـــعُ فـــي أزاهرِهـــا ملـــوكُ العُجْـــمِ والعَـــرَبِ

(معجم الأدباء: ١٢/ ٩٦) بانتقاء

ولم يكن ابنُ جِنِّي صاحب نَظْمٍ، بل حُبَّه له وفطنته فيه دَفَعَهُ إلى التأليف في ميادينه المختلفة، فقد خَلَّفَ لنا مجموعة كبيرة مِنَ الكتب التي تتعلق بالشعر وتفسيره وعروضه [١]، وخَيرُ دليل على دِقَّة إحساسه اللغويِّ به اعتراف المتنبي الشاعر بذلك إذْ قال: " ابن جِنِّي أعرف بشعري مِنّي "[٢].

مؤلّفاته:

ابن جِنِّي هو صاحب التآليف البديعة الفائقة الذي أبرَّ بها على المتقدّمين وأعجز المتأخّرين.

وقد أَحْسَنَ ابن جِنِّي عندما كتب إجازة رواية مصَنّفاته للشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر سنة ٣٨٤هـ، وقد حَفَظَتْ لنا هذه الاجازة أسماءَ جملةٍ من كُتُبه، وقد حاول بعدها ياقوت – راوي

---

[١] ينظر: قائمة تآليفه.

[٢] شذرات الذهب: ٣/ ١٤١.

هـذه الاجـازة – رَصْـد مـا أَلّفـه ابـن جِـنِّي بعـد كتابتـه هـذه الاجـازة أستهلّها بقوله:

"ومن كتبِهِ ما لم تتضمّنه هذه الاجازة.....

(معجم الأدباء: ١٢/ ١٠٩- ١١١)

وفيما يلي قائمة لأسماء كتبه مرتبة ترتيبًا هجائيًا:-

١- **الأراجيز**: ذُكِرَ في معجم الأدباء: ١٢/ ١١٣.

٢- **إعـراب الحماسـة**: ذُكِـرَ في إنبـاه الـرواة: ٢/ ٣٣٧ وهديـة العارفين: ١/ ٦٥٢.

٣- **الألفـاظ المهمـوزة**: ذكـره في إجازتـه (معجـم الأدبـاء: ١٢/١١٠)، وفي الفهرست: ١٢٨، باسْم الألفاظ من المهموز. نشره وجيه الكيلاني ضمن ثلاث رسائل لابن جِنِّي في القاهرة سنة ١٩٢٣م باسْم ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور، ومنه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية ٤٥٩ لغة/ تيمور، ونسخة أخرى في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ضمن مجموع: ٥٣٥٣ من (٢٠٢- ٢٠٨) باسْم الألفاظ المهموزة.

٤- **البُشْرى والظَّفَر**: ذُكِرَ في معجم الأدباء: ١٢/١١٢، وقال: "كتاب البشرى والظفر صنعه لعضد الدولة ومقداره خمسون ورقة في تفسير بيت من شعر عضد الدولة، وذُكِرَ في هدية العارفين: ١/ ٦٥٢.

٥- **التبصرة في العروض**: ذُكِرَ في وفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٧ وهدية العارفين: ١/ ٦٥٢، ونشره الدكتور حسن شاذلي فرهود باسْم "العروض" في بيروت، ١٩٧٢م.

ونُشر ثانية في الكويت بتحقيق الدكتور أحمد فوزي عام ١٩٧٨.

٦- **التذكرة الاصبهانية**: ذُكِرَ في إنباه الرواة: ٢/ ٣٣٧، ووفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٧، وشذرات الذهب: ٣/ ١٤٠، وهدية العارفين: ١/ ٦٥٢.

٧- **التصريف الملوكي**: نشره محمد سعيد بدمشق سنة ١٣٩٠هـ ولعلّ ابن النديم قد عناه بقوله: إنَّ لابن جِنِّي كتابًا اسمه: جمل أصول التصريف (الفهرست: ١٢٨). شرحه ابن يعيش، وحقّق هذا الشرح الدكتور فخر الدين قباوة بحلب ١٩٧٣م.

٨- **تعاقب العربية**: ذكره في إجازته (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٠) وذكره في الخصائص: ١/ ٢٦٤، ٢٢٦، ٣/ ٥٨، ٢٢٥. وذُكِرَ في الفهرست: ١٢٨ وتاريخ بغداد: ١١/ ٣١١، وفهرسة ابن خير: ٣١٧، و إنباه الرواة: ٢/ ٣٣٦، ووفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٧، كشف الظنون: ١/ ٤١٦، ٢/ ١٤٠٥، وهدية العارفين: ١/ ٦٥٢. وجاء في المخصص: ١/ ١٣ باسم "المتعاقب" ويبدو أنّ الكتاب يبحث في ظاهرة الابدال، فاصطلاح التعاقب استخدمه الفراء قبله وأراد به الإبدال (معاني

القُرآن للفرّاء: ٣/ ٢٤١). وقد اقتبس السيوطي منه نصًّا في الأشباه والنظائر: ٢/ ١٦١.

٩- **تفسير أرجوزة أبي نؤاس**: ذُكِرَ في معجم الأدباء: ١٢/ ١١١ وقد نشره الشيخ محمد بهجة الاثري في مجمع اللغة بدمشق سنة ١٩٦٦، وأعيد نشره سنة ١٩٧٩م.

١٠- **تفسير ديوان المتنبي الكبير المسمّى بالفَسْر**: ذكره في إجازته (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٠) وجاء اسمه (الفَسْر) في تاريخ العلماء النحويين: ٢٥، وجاء محرفًا إلى (الصَبْر) في إنباه الرواة: ٢/ ٣٣٧ ووفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٧. نشره الدكتور صفاء خلوصي ببغداد سنة ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

١١- **تفسير العَلَويّات**: ذُكِرَ في (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٢)، وقال ياقوت: "هي أربع قصائد للشريف الرضي كلّ واحدة في مجلد..." أمّا ابن النديم فقد سمّاه: تفسير المراثي الثلاثة والقصيدة الرائية للرضي (الفهرست: ١٢٨).

١٢- **تفسير المذكّر والمؤنّث ليعقوب**: قال ابن جِنّي في إجازته: وما بدأت بعمله من كتاب تفسير المذكّر والمؤنّث ليعقوب... أعان الله على إتمامه.... (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٠).

١٣- **التلقين في النحو**: ذُكِرَ في الفهرست: ١٢٨ تاريخ بغداد: ٣١١/١١، إنباه الرواة: ٢/ ٣٣٦، ووفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٧،

وهدية العارفين: ١/ ٦٥٢. ويرى ابن خير أنه اسْم آخَرَ لكتاب اللّمع (تنظر فهرسة ابن خير: ٣١٧).

١٤- **التمام في تفسير أشعار هُذَيل مما أغفله السكّري**: ذكره في إجازته (معجم الأدباء: ١٢/١٠٩)، وفي الخصائص: ١/١٢٤، وقد نشره الدكتور أحمد ناجي القيسي ورفاقه ببغداد سنة ١٣٨١هـ- ١٩٦٢م.

١٥- **التنبيه**: قال ابن جِنِّي في اجازته (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٠): و"كتابي في شرح مستغلق أبيات الحماسة، واشتقاق أسماء شعرائها...". وذُكِرَ باسْم التنبيه في وفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٧، وبغية الوعاة: ٢/ ١٣٢، وكشف الظنون: ١/ ٤٩٣، ٦٩١، واختير برسالة ماجستير بآداب القاهرة مقدّمة من الطالبة: يسرى القواسمي سنة ١٩٧١.

١٦- **الخاطريات**: قال ابن جِنِّي في إجازته (معجم الأدباء: ١٢/١١١): وكتاب ما أُحْضِر فيه الخاطر من المسائل المنشورة مما أمللتُهُ، أو حصل في آخر تعاليقي عن نفسي". وذُكِرَ في: فهرسة ابن خير ٣١٨، وإنباه الرواة: ٣/ ٣٣٧، وفيات الأعيان: ٣/٢٤٧، هدية العارفين: ١/ ٦٥٢. ومنه اقتباسان في خزانة الأدب. الأول: في ٢/ ٤٧٠: "قال ابن جِنِّي في الخاطريات: الأصل (في هؤلاء) هاؤلاء..." الثاني: في ٤/ ١٠: "وهذا البيت... ذكره ابن جِنِّي في الخاطريات...". واقتباس ثالث في

إضاءة الراموس لابن الطيب الفاسي إذْ قال: "في خاطريات ابن جِنِّي أنّ النالَة: الحرم"[1]. ورابع في شرح التصريح على التوضيح للأزهري: ١/ ٢٣٧ عن "لا" النافية للجنس ثم نُشِرَ الكتاب محققًا بقلم علي شاكر، (بيروت، ١٩٨٨).

١٧- **الخصائص**: ذكره ابن جِنِّي في إجازته (معجم الأدباء: ١٠٩/١٢) ونُشِرَ بتحقيق محمد علي النجار سنة ١٩٥٢م.

١٨- **الخطيب**: ذُكِرَ في (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٣)، هدية العارفين: ١/ ٦٥٢، وقد ذكر الدكتور حسين شرف محقق كتاب اللمع: أنّ ابن الخبّاز في شَرْح لُمَعِ ابن جِنِّي قد اقتبس من كتاب الخطيب. (تنظر: مقدمة اللمع: ٣٤).

١٩- **الدِّمشقيّات**: قال السيوطي في الأشباه والنظائر: ١/ ٢٤٧: "قال ابن النحاس في التعليقة: حكى ابن جِنِّي في كتاب له يُسمّى الدمشقيات...".

وفي حاشية الشيخ ياسين على التصريح: ١/ ٣٦٦ اقتباس آخر، هو: "قال ابن جِنِّي في الدمشقيات...".

٢٠- **ذو القدّ**: ذُكِرَ في (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٣)، وبغية الوعاة: ٢/ ١٣٢. وقال القفطي في (إنباه الرواة: ٢/ ٣٣٧): وهو ما استملاه من أبي علي، ومنه اقتباسات منقولة:

---

[1] الاضاءة مخطوط بدار الكتب المصرية برقم: ٣٩٦ لغة تيمور ص٤٦٢ وفي اللسان (نول) ١٤/ ٢٠٨، أنّ النالة ما حول الحَرَم الشريف.

الأول: في (الخزانة: ٢/ ١٩٢)، قال: "وهذا البيت نسبه ابن جِنِّي في كتاب (ذا القدّ) لبعض العرب...".

الثاني: في (التصريح على التوضيح: ١/٢٣٧) "قال ابن جِنِّي في كتاب القدّ...".

الثالث: في ضرائر الشعر، لابن عصفور: ١١٠.

٢١- **الزَّجْر**: ذكره ابن جِنِّي في (الخصائص: ٢/ ٤٠، ٣/ ٢٣١).

٢٢- **سرّ السرور**: ذكره ياقوت في (معجم الأدباء: ١٢/ ٩١) واقتبس مِنْه أبيات شعرٍ لابن جِنِّي.

٢٣- **سِرّ صناعة الاعراب**: ذكره في إجازته (معجم الأدباء: ١٢/١٠٩). ونُشِر الجزء الأول منه بتحقيق مصطفى السقا ورفاقه في القاهرة، سنة ١٩٥٤م، ثم نشره الدكتور حسن هنداوي كاملًا (دمشق، ١٩٩٣م).

٢٤- **شرح إيضاح أبي علي**: أشار بروكلمان في (تاريخ الأدب العربي: ٢/ ١٩١، ٢/ ٢٤٨) إلى وجود نسخة مخطوطة منه في مكتبة شهيد علي بتركيا برقم (٩٣٠).

٢٥- **شرح التبصرة في أصول الفقه للشيخ ابراهيم الشيرازي**: ذُكِرَ في كشف الظنون: ١/ ٣٣٩.

٢٦- **شرح فصيح ثعلب**: ذُكِرَ في (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٣ وبغية الوعاة: ٢/ ١٣٢، ومفتاح السعادة: ١/ ١٣٥، وكشف الظنون: ٢/ ١٢٧٢ وهدية العارفين: ١/ ٦٥٢).

٢٧- **شرح المقصور والممدود ليعقوب**: ذكره في إجازته (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٠) وفي الخصائص: ٢/ ٤٨.

٢٨- **عقود اللمع**: لم تُشِر إليه المصادر، وَنَشَرَهُ الدكتور حسن شاذلي فرهود في مجلة آداب جامعة الرياض المجلَّد الخامس سنة ١٩٧٧م.

٢٩- **عقود الهمز**: توجد منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٤٥٩/ لغة تيمور ضمن عِدّة رسائل، وقَدْ نشَرَه وجيه الكيلاني ضمن ثلاث رسائل في القاهرة سنة ١٣٤٢هـ- ١٩٢٣م.

وهي رسالة صغيرة تحدّث ابن جِنِّي فيها عن أحوال كتابة الهمزة في الكلمة حين تكون مبتدأة، أو حشوًا، أو طرفًا.

٣٠- **علل التثنية**: وهو هذا الكتاب الذي نشره اليوم للمرّة الثالثة.

٣١- **الفائق**: ذُكِرَ في (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٣ هدية العارفين: ١/٦٥٢).

٣٢- **الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي**: أشار إليه ابن جِنِّي في إجازته (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٠)، وقال: وكتابي في تفسير معاني الديوان... نشره الدكتور محسن غياض في بغداد، سنة ١٩٧٣م.

٣٣- **الفِرَق**: ذُكِرَ في (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٣) وهكذا ضُبِطَ! والذي أراه أنه تحريف للفَرْق (بالفتح والسكون).

٣٤- **الفَصْل بين الكلام الخاص والعام**: ذُكِرَ في معجم الأدباء: ١٢/ ١١٣ بهذا الاسم وفي الفهرست: ١٢٨، بهذا الاسْم مرّة،

وبالفَرْق بين الكلام الخاص والعام مَرّة أخرى. وباسْم الفَرْق جاء في هدية العارفين: ١/ ٦٥٢.

٣٥- **اللمع في العربية**: ذكره في إجازته (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٠) وكذا في الفهرست: ١٢٨ وإنباه الرواة: ٢/ ٣٣٦، وفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٧، والنجوم الزاهرة: ٤/ ٢٠٥.

نشره الدكتور فائز فارس الحمد في الكويت سنة ١٩٧٢م، كما نشره أيضًا الدكتور حسين محمد شرف في القاهرة سنة ١٩٧٩م.

٣٦- **ما خرج عَنّي من تأييد التذكرة**: ذكره في إجازته (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٠)، وكذا في إنباه الرواة: ٢/ ٣٣٧، ووفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٧، وهدية العارفين: ١/ ٦٥٢.

٣٧- **المبهج في شَرْح أسماء شعراء ديوان الحماسة**: ذُكِر في إنباه الرواة: ٢/ ٣٣٧، وفي وفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٧ باسْم المنهج وهو تحريف، وجاء في المخصص: ١/ ١٣ باسم "تفسير شعر الحماسة" ولعلّه الكتاب نفسه.

وقد نُشِر بدمشق سنة ١٣٤٨هـ ثم ببيروت سنة ١٤٠٣هـ.

٣٨- **المحاسن في العربية**: ذكره في إجازته (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٠) وفي المحتسب: ١/ ٢٥٠. وذُكِرَ أيضًا في (بغية الوعاة: ٢/ ١٣٢ وكشف الظنون: ٢/ ١٦٠٨، وهدية العارفين: ١/ ٦٥٢).

٣٩- **المحتسب في تَبْيين شواذ القراءات**: ذُكِرَ في معجم الأدباء: ١٢/ ١١١، ونشره الأستاذ علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح شلبي في القاهرة سنة ١٩٦٩م.

٤٠- **مختصر التصريف**: ذكره في إجازته (معجم الأدباء: ١٢/١١٠) وكذا في هدية العارفين: ١/ ٦٥٢.

٤١- **مختصر العروض والقوافي**: ذكره في اجازته (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٠) وكذا في (الفهرست: ١٢٨ وإنباه الرواة: ٢/ ٣٣٧، وفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٧، وكشف الظنون: ٢/ ١٤٣٨، هدية العارفين: ١/ ٦٥٢). وقد أشار بروكلمان في (تاريخ الأدب العربي ٢/ ٢٤٧) إلى نسخ الكتاب في مكتبات برلين والمتحف البريطاني وفينا. أمّا ما نشره الدكتور حسن شاذلي فرهود في القاهرة سنة ١٩٧٥م، فهو (مُخْتَصر القوافي) تحدث فيه ابنُ جِنِّي عن القافية وأنواعها، وحروفها، وحركاتها، وعيوبها.

٤٢- **مَدّ الأصوات ومقادير المدّات**: ذُكِرَ في (معجم الأدباء: ١٢/١١٣) قال عنه ياقوت: "وكتاب رسالة في مدّ الأصوات ومقادير المدات كتبها إلى أبي اسحاق ابراهيم بن أحمد الطبري مقدارها ست عشرة ورقة بخطِّ ولده عالٍ".

٤٣- **المذكّر والمؤنّث**: ذُكِرَ في تاريخ بغداد: ١١/ ٣١١، نزهة الألباء: ٣٣٢، معجم الأدباء: ١٢/ ١١٣، شذرات الذهب: ٣/ ١٤٠، النجوم الزاهرة: ٤/ ٤٠٥. نشره أوّل مرّة – المستشرق

الألماني ريشر في مجلة العالم الشرقي في السويد (تاريخ الأدب العربي: ٢/ ٢٤٩)، ثم نُشِرَ في مجلة المقتبس بدمشق سنة ١٩١٤ المجلد الثاني (٥١١- ٥١٥).

٤٤- **المسائل الواسطية**: ذُكِرَ في إنباه الرواة: ٢/ ٣٤٠ والكتاب مجموعة أمالٍ ألقاها في مدينة واسط.

٤٥- **مسألتان من كتاب الإيمان للشيباني**: ذكر بروكلمان (تاريخ الأدب العربي: ٢/ ٢٤٩)، أَنّ نسخة مِنْها في مكتبة الفاتيكان ثالث/ ملحق ٣٢، وفي معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية/ القاهرة توجد مسألة من كلام ابن جني على مشكلة من كلام محمد بن الحسن الشيباني ضمن مجموع ٢ برقم: ٢٣٢ لغة.

٤٦- **المعاني المجردة**: ذُكِرَ في (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٣) أمّا في هدية العارفين: ١/ ٦٥٢ فقد جاء بِاسْم المعاني المحررة.

٤٧- **المُعْرِب في شرح القوافي**: ذكرَهُ في الخصائص: ١/ ٨٤، ٩٩/٢، ٢٦١. وذُكِرَ في الفهرست: ١٢٨. وجاء بِاسْم الكافي في شرح القوافي في (معجم الأدباء: ١١٣/١٢ وتاريخ بغداد: ٣١١/١١ وفهرسة ابن خير: ٣١٧، وشذرات الذهب: ١٤٠/٣ والنجوم الزاهرة: ٤/ ٢٠٥)، ولعلّ الاسمين لكتاب واحد بدليل قوله: وقد تقصّيْتُ هذا في كتابي المعرب وهو تفسير القوافي عن أبي الحسن (التمام في تفسير أشعار هذيل: ١٨٦). ومِنْه اقتباس

في لسان العرب: قوم "قال أبو الفتح ابنُ جِنِّي في كتابه الموسوم بـ(المغرب)..." بالغين المعجمة، وهو تصحيف.

٤٨- **المفيد في النحو**: ذُكِرَ في (هدية العارفين: ١/ ٦٥٢، وإيضاح المكنون: ٢/ ٥٣١).

٤٩- **المقتضب من كلام العرب**: ذَكَرَه في إجازته (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٠ وذُكِرَ أيضًا في (إنباه الرواة: ٢/ ٣٣٧ ووفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٧ وهدية العارفين: ١/ ٦٥٢). نَشَره لأوّل مَرّة: بروبستر (Proebster) في ليبزج سنة ١٩٠٤م بِاسْم المغتصب وهو تحريف، ثم نشره وجيه الكيلاني ضمن ثلاث رسائل لابنُ جِنِّي – في القاهرة سنة١٩٢٣م).

٥٠- **مقدّمات أبواب التصريف**: ذُكِرَ في (معجم الأدباء: ١٢/١١٣، هدية العارفين: ١/ ٦٥٢).

٥١- **المقصور والمَمْدُود**: ذُكِرَ في (إنباه الرواة: ٢/ ٣٣٦ و وفيات الأعيان: ٣/٢٤٧. و شذرات الذهب: ٣/ ١٤٠ و هدية العارفين: ١/ ٦٥٢).

٥٢- **المنتصف في النحو**: ذُكِرَ في (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٣ وكشف الظنون: ٢/ ١٤٦٢ و هدية العارفين: ١/ ٦٥٢).

٥٣- **المُنْصِف في شرح تصريف المازني**: ذكره في اجازته (معجم الأدباء: ١٢/ ١٠٩) وذُكِرَ أيضًا في (إنباه الرواة: ٢/ ٣٣٦

ووفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٧). نشره ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين في القاهرة سنة ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

٥٤- **المهذّب في القراءات**: ذُكِرَ في (وفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٧) وكشف الظنون: ٢/ ١٩١٤، هدية العارفين: ١/ ٦٥٢).

٥٥- **النقض على ابن وكيع** [1] **في شعر المتنبي**: ذُكِر في (معجم الأدباء: ١٢/ ١١٣ هدية العارفين: ١/ ٦٥٢).

٥٦- **النوادر المُمْتعة**: ذكره في الخصائص ١/ ٣٣٢، وقال: "وقد شذَّ أصلهُ عَنّي، وذُكِرَ أيضًا في (معجم الأدباء: ١٢/ ١١١ و هدية العارفين: ١/ ٦٥٢).

٥٧- **الوقف والابتداء**: ذُكِرَ في: (الفهرست: ١٢٨، و معجم الأدباء: ١٢/ ١١٣ و هدية العارفين: ١/ ٦٥٢).

***

[1] ابن وكيع شاعر مشهور توفى سنة ٣٩٣هـ (ترجمته في وفيات الأعيان: ٢/ ١٠٤).

حَوْلَ كتاب عِلَل التَّثْنِية
لابنُ جِنِّي

أشرت في مقدّمة الكتاب إلى أنَّ المصادر القديمة لم تذكر لابنُ جِنِّي كتابًا بهذا الاسم. وقد وقف بروكلمان على نسخة مخطوطة فريدة من الكتاب في مكتبة ليدن.

ومادّة الكتاب تتحدّث عن وظيفة حَرْفَيَ التثنية (الألف، والياء) وآراء علماء البصرة والكوفة فيهما، واختيار أقوى الآراء، مع مناقشة دقيقة لِما قِيل فيهما، والوقوف أخيرًا على رأي سيبويه باعتباره هو الرأي الراجح عنده، وعند شيخه أبي علي الفارسي.

وجاءت مادة الكتاب كتلة واحدة حاولتُ تقسيمها إلى مباحث وِفْق تسلسل ورودها في الكتاب، فجاءت كما يلي:

- ألف التثنية.
- آراء النحاة في ألف التثنية.
- الرأي الراجح ودليله.
- الاعتراضات التي تَرِدُ على القول بأنّ الألف حرف اعراب.
- ثبات الألف في المثنّى.
- لا تقدير إعراب في ألف التثنية.
- اعتراض على كَوْن النون عوضًا.

- ألف التأنيث في حُبْلَى.
- دليل آخر على كون الألف في التثنية حرف إعراب.
- الردّ على قول أبي الحسن الأخفش.
- الردّ على قول أبي عمر الجَرْمِي.
- الردّ على قول الفرّاء وأبي اسْحاق الزيادي.
- واو الجمع الذي على حدّ التثنية.
- لِمَ يثنّى بالألف، ويُجْمع بالواو.
- تثنية المبهم.
- أحوال نون التثنية.
- تشديد نون المبهم.
- حركة نوني التثنية والجمع.
- نون الأفعال الخمسة.

وليس في الكتاب من الشواهد الشعرية سِوَى شاهدين، استشهد بهما على فَتْح نون المثنى، والقياس كَسْرها، وقد اعتمد ابنُ جِنِّي في مواضع كثيرة على آراء شيخه أبي علي من أَجْل دفع أقوال نحاة الفريقين الذين خالفوا رأي سيبويه.

وقد جاء بحث ابنُ جِنِّي مرتبًا ترتيبًا دقيقًا، فبعد أَنْ ذكَرَ وظيفة الألف في المثنّى، شَرَع في بيان آراء العلماء فيها، ثُمّ اختار رأي سيبويه؛ لِكونهِ أقوى الأقوال في هذه المسألة، وبدأ بِذِكْر الأدلة التي

تُوَثَّق قول سيبويه، ثَمّ دفع الأقوال التي يمكن أنْ تردَ على هذا القول، ثمّ بدأ بإفساد الآراء المخالفة له الواحد تِلْوَ الآخَر، وهو في كلّ موضع نَراه الرجل الناقد الدقيق المُنْصِف غير المتعصّب.

***

توثيق نسبة الكتاب لابنُ جِنِّي:

إنَّ عدم ذكر المصادر القديمة هذا الكتاب لابنُ جِنِّي لا يشكل أي شكّ في نسبة الكتاب إليه، بعد أَنْ وجدنا أَنَّ مادة الكتاب تكاد تكون كلّها في سرِّ صناعة الإعراب (الجزء الثاني المخطوط) وهذا يكفي لتوثيق نسبته إليه.

وهذا لا يعني أيضًا أَنّ الكتاب قطعة من سرّ صناعة الاعراب لأسباب كثيرة منها:

١- مادة هذا الكتاب (عِلَل التثنية) موزّعة على حرفي النون والألف من سرّ صناعة الاعراب.

٢- عَرْضُ المادة اللغوية في كثير من الفقرات مختلف بين الكتابين، سواء أكان في حجم المادة اللغوية، أَمْ في التقديم والتأخير.

٣- في كتاب عِلَل التثنية مادة لغوية جديدة، لم أقف عليها في سرّ صناعة الإعراب.

ويبدو لي أنَّ ابن جنِيّ قدْ سُئِل عن حرفَي التّثنية، فأجاب عنهما بهذا الكتاب .

***

ومما هو جدير بالذِّكْر أنَّ ابنُ جِنِّي لم يكن الرَجُل الوحيد الذي عالج هذا البحث في العربية، فهناك مَنْ سَبَقَهُ إلى ذلك، وهناك مَنْ تَبِعَه، وفيما يلي ذِكر لِمَن وقَفْنا عليهم من المؤلّفين في هذا الفن:

١- أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) في كتابه الإيضاح (علل النحو: ١٢١).

٢- ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) في كتابه (ليس: ٣٣٣).

٣- ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) في كتابه (شرْح المقدّمة المحسبة: ١٢٨).

٤- أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في كتابيه:

أ- (أسرار العربية: ٢١).

ب-(الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٣).

٥- ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في (شرْح المفصّل: ٤/ ١٣٧).

٦- الرضي (ت ٦٤٣هـ) في (شرح الكافية: ١/ ٢٩).

إلى غير ذلك من المباحث الصغيرة التي جاءت في كُتُبِ النَّحو.

إلا أنّ بحث ابنُ جِنِّي يبقَى هو المتميّز من بين الكتب والمباحث التي أشرنا إليها باعتبار تناوله لهذه المسألة من جوانبها كافَة، وابنُ جِنِّي أدرك هذا الاستقصاء، وقال في أحد مباحثها: **فهذه حال نون التثنية والجَمْع الذي على حدّه، ولم يتقص أحدٌ من أصحابنا هذا التقصّي، ولا علمتُه أشبعه هذا الاشباع.**

وعلى العموم فقد أفدنا مِنْ الكتب المذكورة في شَرْح نَصّ ابن جِنِّي وبيانه بالإضافة إلى الإفادة الكبيرة من سرّ صناعة الإعراب، حيث أكملنا من مادته جملة من نصوص الكتاب أشرنا إليها في مواضعها.

أمّا اسْم الكتاب فقد جاء واضحًا وصريحًا في بداية الكتاب وخاتمته.

وهنا لابد أنْ نشير الى أنّ الاستاذ عبد القادر المهيري قد حصل على المخطوطة ونَشَرَها كما هي – في مجلة حوليات الجامعة التونسية/ العدد الثاني سنة ١٩٦٥م – بعد أن أضاف إليها مجموعة هوامش تتعلق بتراجم الأعلام التي وردت في المتن وبعض المقارنات مع ما ورد في سرّ صناعة الاعراب، ومهما تكن حال نشرته فلابدّ لنا من الاعتراف له بالريادة وقَصَبِ السَّبقِ، مع الإفادة منها.

ويُسْعِدُني هنا أن أسجل شكري وتقديري للأستاذين عميد كلية الآداب بجامعة تونس، ومدير مكتبتها؛ لتفضّلهما بإرسال نسخة مصورة مِنْ نشرة الأستاذ المهيري.

وصف مخطوطة الكتاب

هي نسخة فريدة مخطوطة بمكتبة ليدن: أول/ ١٤٥ تحتوي على (٢٤) ورقة، ويبدو أَنَّها ضمن مجموع يبدأ الكتاب فيه من الورقة (١٣٥أ) وينتهي بالورقة (١٥٨ أ)، مكتوبة بخط النسخ القديم المضبوط بالشكل. ومسطرتها (١١) سطرًا في الصفحة الواحدة، وفي كلّ سَطْر (٧) كلمات في المتوسط، نُسِخَت سنة ٦٠٠ هـ تبدأ بقوله: بسم الله الرحمن الرحيم: قال الشيخ العالم الأوحد أبو الفتح بن جِنِّي رحمة الله عليه: اِعْلَم إنَّ الألف زيدت في الاسْم المثنى عَلَمًا للتثنية...".

وتنتهي بقوله: تَمَّت عِلَلُ التّثْنية لأبي الفتح عثمان ابنُ جِنِّي رحمه الله يوم السبت تاسع وعشرين من شعر شعبان سنة ستمائة والله أعلم وأحكم".

وفيما يلي صور لبعض صفحاتها:

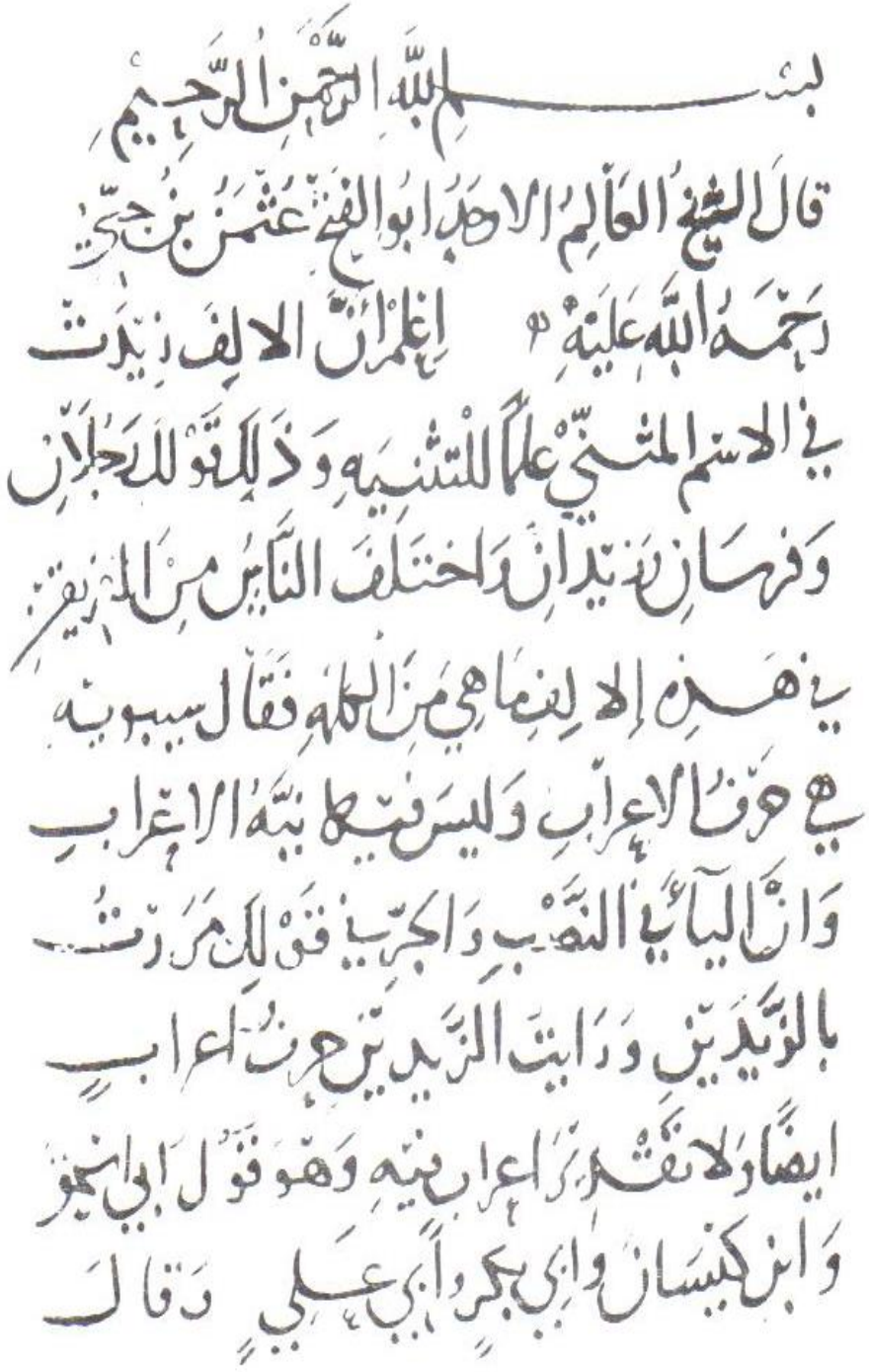
بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ العالم الاوحد ابو الفتح عثمن بن جني
رحمه الله عليه ٭ اعلم ان الالف زيدت
في الاسم المثنى علما للتثنية وذلك قولك للرجلين
وفرسان زيدا ان واختلف الناس من الفريقين
في هذه الالف ما هي من الكلمة فقال سيبويه
هي حرف الاعراب وليس فيها بنية الاعراب
وان الياء في النصب والجر قولك مررت
بالزيدين ورايت الزيدين حرف اعراب
ايضا ولا تقدر اعرابين وهو قول ابي اسحق
وابن كيسان وابي بكر وابي علي وقال

الصفحة الأولى من المخطوطة

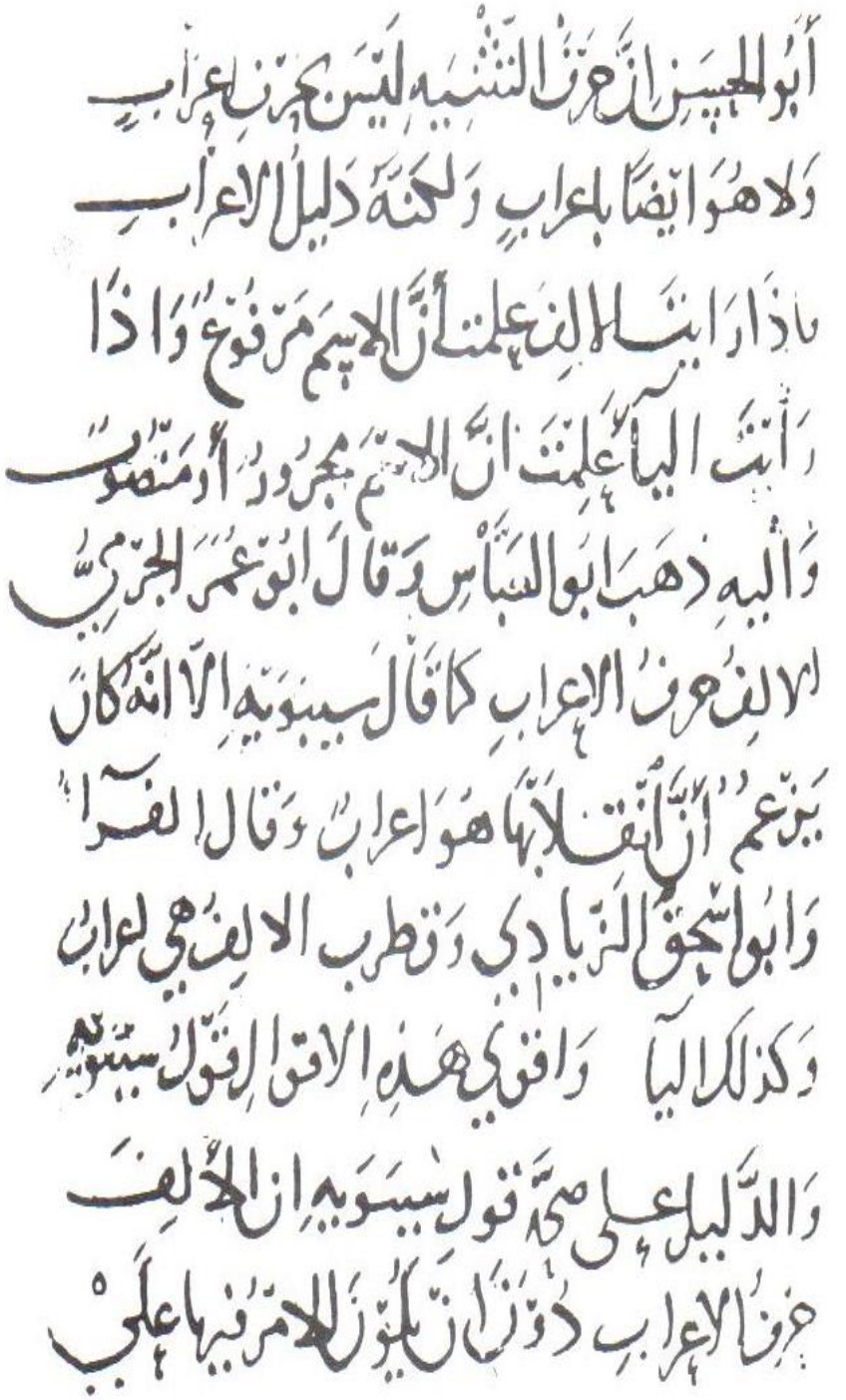

الصفحة الثانية من المخطوطة

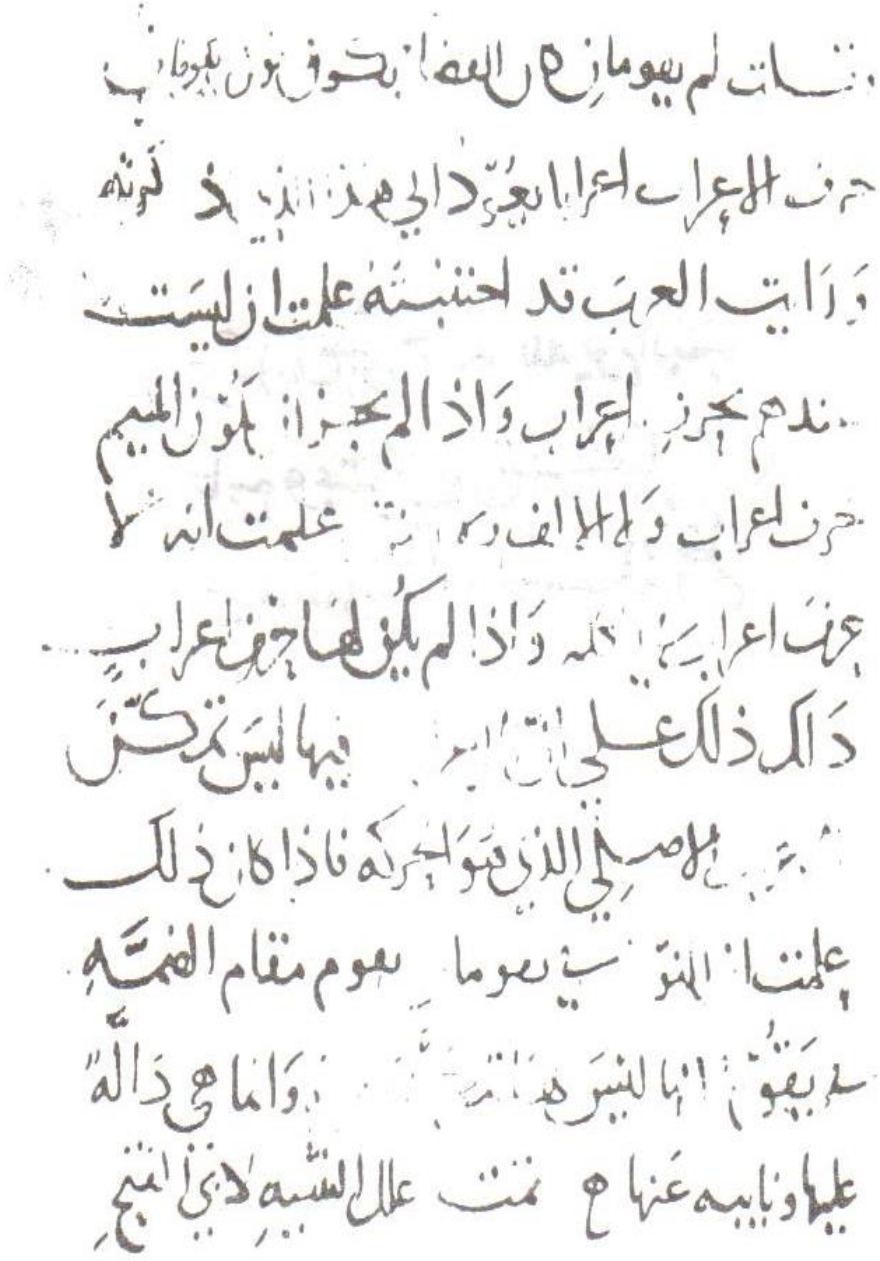

الصفحة ما قبل الأخيرة

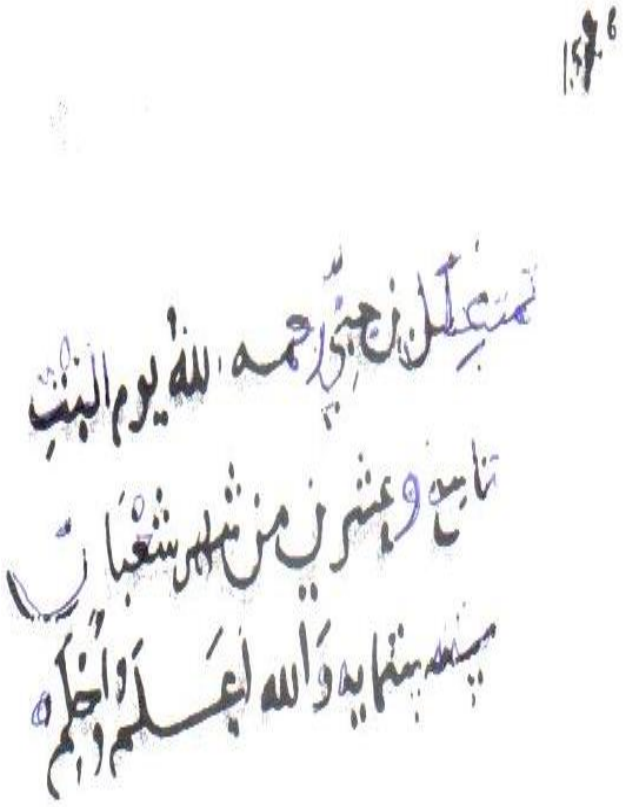

الصفحة الأخيرة من المخطوطة

كتاب

عِلَلِ التَّثْنِية

لابن جِنّي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخُ العالم الأوحدُ أبو الفَتْح عثمان بن جِنِّي (رحمةُ الله عليه)

[ألف التثنية]

اعلَمْ أنَّ الألفَ زيدَتْ في الاسم المثنّى علمًا للتثنية [1]، وذلك قولك: "رَجُلان" و"فَرَسان" و"زيدان".

[آراء النحاة في أَلفِ التثنية]

واختلف [2]، الناسُ من الفريقين في هذه الألف، ما هي مِنَ الكلمة؟

فقال سيبويه [3]: هي حرفُ الإعرابِ [4]، وليس فيها نيّة

---

[1] التثنية: صيغة مبنيّة للدلالة على الاثنين، وأصْل التثنية: العطف، نقول: قام الزيدان.. والأصل: قام زيدٌ وزيدٌ.... إلاّ أنهم حذفوا أحدهما وزادوا على الآخر زيادة دالّة على التثنية؛ للإيجاز والاختصار. ينظر: أسرار العربية: ٢١ وقارن بالإيضاح في علل النحو: ١٢١.

[2] من هذا الموضع يبدأ كلام مماثل في سرّ صناعة الإعرابلابن جِنِّي: ٢/ ٦٩٥.

[3] الكتاب: ١/ ٤ والايضاح في عِلَل النحو: ١٣٠، والانصاف: ١/ ٣٣. وسيبويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين في النحو وصاحب الكتاب توفي في حدود سنة (١٨٠هـ) تنظر: ترجمته في مراتب النحويين: ١٠٦، وطبقات الزبيدي ٦٦ وتاريخ العلماء: ٩٠ وإنباه الرواة: ٢م ٢٤٦، معجم الأدباء: ١٦/ ١١٤.

[4] قال ابو البركات ابن الأنباري: "الظاهر في اصطلاح النحويين أنّه إذا أُطْلِقَ حرف الاعراب إنما يطلق على آخر حرف من الكلمة نحو الدال من زيد". (ينظر: الانصاف: ٣٨/١). والقول بأنّ الألف حرف إعراب هو رأي أكثر البصريين، وحجّتهم كما تصورها أبو البركات هي: "قالوا إنما قلنا أنها حروف اعراب... لأنّ هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع، ألا ترى أن الواحد يدلّ على مفرد، فإذا زيدت هذه الحروف دلّت على التثنية والجمع، فلمّا زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة... فصارت بمنزلة التاء في قائمة، والألف في حُبْلى، وكما أنَّ التاء والألف حرفا اعراب فكذلك الحروف هاهنا. (ينظر: أسرار العربية: ٢٣ وشرح الكافية: ١/ ٣٠).

الاعراب [١]، وأنّ الياءَ في النَّصْبِ والجرِ [٢]، في قولك:

مَرَرْتُ بالزيدَيْنِ، ورأيتُ الزيدَيْنِ حرفٌ اعرابٍ أيضًا، ولا تقديرَ اعرابٍ فيه [٣].

وهو قولُ أبي اسحاق [٤]، وابن كيسان [٥]، وأبي بكر [٦]، وأبي عليّ [٧].

وقال أبو الحسن [١]: إنَّ حرف التثنية [٢]، ليس بحرفِ إعرابٍ، إعرابٍ، ولا هو بإعرابٍ، ولكنه دليلُ الإعراب، فإذا رأيتَ الألفَ

---

[١] إشارة إلى عدم التقدير الموجودة في الأسماء المقصورة.

[٢] في سرّ صناعة الاعراب: ٢/ ٦٩٦، "في حالتي النصب والجر".

[٣] قال سيبويه: "وأعلم أنك إذا ثنّيت الواحد لحقته زيادتان: وينظر: سرّ صناعة الاعراب: ٦٩٥/٢. الأولى منهما: حرف المدّ واللين، وهو حرف الاعراب غير متحرك ولا منوّن تكون في الرفع ألفًا... (الكتاب: ١/ ٤). ويريد سيبويه بعبارة (غير متحرك) أنه ليس في تقدير الحركة كالف عصا.

[٤] يريد الزجاج، (ينظر: شرح ابن يعيش: ١٣٩/٤). والزجاج هو: أبو اسحاق ابراهيم بن السري (ت ٣١٦هـ)، ترجمته في طبقات الزبيدي: ١١١ وتاريخ العلماء: ٣٨ نزهة الألباء: ٢٤٤.

[٥] ينظر: الرأي في سرّ صناعة الاعراب: ٢/ ٦٩٥، شرح ابن يعيش: ٤/ ١٣٩، وقد قال ابن كيسان في كتابه الموفقي (١٠٦) "وأما الرفع في الاثنين فعلامته الألف". وابن كيسان هو: أبو الحسن محمد بن أحمد (ت ٢٩٩هـ). (ترجمته في طبقات الزبيدي: ١٥٣، وتاريخ العلماء: ٥١، نزهة الألباء: ٢٣٥).

[٦] يريد ابن السراج ينظر: (سرّ صناعة الاعراب: ٢/ ٦٩٥ وشرح ابن يعيش: ٤/ ١٣٩). وهو أبو أبو بكر محمد بن السرى، انتهت إليه رئاسة النحو بعد وفاة المبرد (ت ٣١٦هـ)، (ترجمته في طبقات الزبيدي: ١١٢، وتاريخ العلماء: ٤٠، نزهة الألباء: ٢٤٩، إنباه الرواة: ٣/ ١٤٥).

[٧] أي أبو علي الفارسي، (تنظر: البغداديات: ٥٣٩، سر صناعة الاعراب: ٢/ ٦٩٥، والمقتصد في شرح الإيضاح العضدي: ١/ ١٨٣، وشرح الكافية: ١/ ٢٨. تنظر ترجمته أبي علي في تاريخ العلماء: ٢٦، نزهة الألباء: ٣١٥، وبغية الوعاة: ١/ ٤٩٦، سرّ صناعة الاعراب: ٢/ ٦٩٥).

علمتَ أنَّ الاسمَ مرفوعٌ، وإذا رأيْتَ الياءَ علمتَ أنَّ الاسمَ مجرورٌ أو منصوبٌ.

وإليه ذهبَ أبو العباس [٣].

وقال أبو عمر الجَرْمي [٤]: الألفُ حرفُ الاعرابِ –كما قال سيبويه [٥]، إلا أنَّه كان يزعمُ أنَّ انقلاَبها هو إعراب.

وقال الفراءُ، وأبو اسحاق الزيادي، وقطرب [١]: الألفُ هي إعرابٌ، وكذلك الياءُ.

---

[١] يريد أبا الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) ينظر: المقتضب: ٢/ ١٥٢، والإيضاح في علل النحو: ١٣٠، ١٤١، وشرح المقدّمة المحسبة: ١٣٩، وأسرار العربية: ٢٣ والانصاف: ١/ ٣٣، وشرح الكافية: ٣٠/١ وشرح ابن يعيش: ١٣٩/٤، وهمع الهوامع: ١٢٦/١، وتنظر: ترجمة أبي الحسن الأخفش في: مراتب النحويين: ١١١، وطبقات الزبيدي: ٧٢، وتاريخ العلماء: ٨٥، معجم الأدباء: ٢٤٢/١١.

[٢] في سرّ صناعة الاعراب: ألف التثنية.

[٣] أبو العباس المبرد (ت ٢٨٦هـ) ينظر: المقتضب: ٢/ ١٢٥ وفيه قال المبرد: "والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره، قول أبي الحسن الأخفش وذلك أنه يزعم أن الألف إنْ كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها... ولكنها دليل على الاعراب؛ لأنّه لا يكون حرف اعراب، ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلّا في حرف".
قارن بما جاء في الإيضاح في علل النحو: ١٤١، والانصاف: ١/ ٣٣. (تنظر ترجمة المبرد في مراتب النحويين: ١٣٥ وطبقات الزبيدي: ١٠١، وتاريخ العلماء: ٥٣، إنباه الرواة: ٢٤١/٣، و معجم الأدباء: ١١١/١٩).

[٤] المقتضب: ١٥١/٢، وفيه ردّ المبرد على الجرمي، والايضاح في علل النحو: ١٣٠ وشرح المقدمة المحسبة ١٢٩ والانصاف: ٣٣/١ وأسرار العربية ٢٣ وشرح الكافية: ٣٠/١ وشرح ابن يعيش: ٤/ ١٤٠. والجرمي هو أبو عمر صالح بن اسحاق المتوفي سنة ٢٢٥ هـ، تنظر ترجمته في مراتب النحويين: ١٢٢ وطبقات الزبيدي: ٧٤ وتاريخ العلماء: ٧٢، إنباه الرواة: ٨٠/٢، معجم الأدباء: ٥/١٢.

[٥] الكتاب: ١/ ٤.

[الرأي الراجحُ ودليله]

وأقوى هذه الأقوال قولُ سيبويه [٢].

والدليل على صِحّة قول سيبويه أنَّ الألفَ حرفُ إعراب دونَ أَنْ يكونَ الأمرُ فيها على ما ذَهَبَ إليه غيرُهُ، أنَّ الذي أَوجبَ للواحدِ المتمكّن حرفَ الإعرابِ في نحو: "رجل" و "فرس" هو موجودٌ في التثنية في نحو قولك: "رجلان" و "فرسان" وهو التمكّن [٣].

فكما أَنّ الواحد المتمكّن المعربَ يحتاجُ إلى حرفِ إعرابٍ، فكذلك الاسْم المثنّى إذا كان معربًا متمكنًا احتاجَ إلى حرفِ إعرابٍ.

وقولنا: "رَجُلان" ونحوه، مُعْرَبٌ متمكّن محتاجٌ إلى ما احتاجَ إليه الواحدُ المتمكنُ مِنْ حرفِ الاعراب إذنْ [٤].

---

[١] الإيضاح علل النحو: ١٣٠ وشرح المقدمة المحسبة: ١٢٩ وأسرار العربية ٢٣ والانصاف: ٣١/١ وشرح ابن يعيش: ١٤٠/٤ وهذا هو رأي جمهور الكوفيين. وقد نُقِل عن ثعلب أنه قال: "الألف في "الزيدان" بدل من ضمتين، كأنه قال: زيد وزيد، ثمّ جُمِع بينهما فقال زيدان، فالألف بدل من ضمتين. "يُنْظر الرأي والردّ عليه في الإيضاح في علل النحو: ١٤١، وينظر: سر صناعة الاعراب: ٦٩٦/٢. وترجمة الفرّاء: مراتب النحويين ١٣٩، وطبقات الزبيدي: ١٣١، وتاريخ العلماء: ١٨٧. وترجمة الزيادي في: طبقات الزبيدي ٩٩، وتاريخ العلماء: ٧٩ نزهة الألباء: ٢٠٥. وترجمة قطرب في: مراتب النحويين ١٠٩ وطبقات الزبيدي ٩٩ وتاريخ العلماء ٨٢ إنباه الرواة: ٢١٩/٣، معجم الأدباء: ٥٢/١٩. ومقدّمة كتابه (الفَرْق) بتحقيقنا، ومما هو جدير بالذكر أنّ ابن جِنّي لم يذكر قطربًا في سر صناعة الاعراب: ٢/ ٦٩٦.

[٢] قال ابن جِنّي في سرّ صناعة الاعراب: ٦٩٦/٢، "وأعلم أنَّا بلونا هذه الأقوال على تباينها، وتنافرها، واختلاف بينها، وترجيح مذاهب اهلها القائلين فلم نرَ فيها أصلب مكسرًا، ولا أحمد مخبرًا من مذهب سيبويه، وسأورد الحجاج لكلّ مذهب منها، والحجاج عليه، (سر صناعة الاعراب: ٦٩٦/٢).

[٣] الاسم المتمكن يستحق اختلافًا في الحركة (المقتصد في شرح الايضاح: ١/ ١٩٠).

[٤] سرّ صناعة الاعراب: ٢/ ٦٩٦ .

ولا يخلو حرفُ الاعرابِ في قولنا: "الزيدان" و"الرجلان" مِنْ أنْ يكونَ "ما قبل الألف"، أو "الألف"، أو "ما بعد الألف" وهو "النون".

فالذي يفسدُ أن تكونَ "الدال" من "الزيدان" هي حرف الاعراب: أنَّها قد كانت في الواحدِ حرف الاعراب في نحو:

هذا زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، ومررتُ بزيدٍ، وقَدْ انتقلت عن الواحد الذي هو الأصْل إلى التثنية التي هي الفرعُ، كما انتقلتْ عن المذكّرِ الذي هو الأصلُ في قولنا: هو قائمٌ، إلى المؤنّث الذي هو الفرع في قولك: هي قائمةٌ [1]، فكما أنَّ الميمَ في "قائمة" ليست حرفَ الاعراب [2] [وإنما عَلَمُ التأنيث في "قائمة" هو حرف الاعراب][3]، فكذلك ينبغي أَنْ يكونَ عَلَمُ التثنية في نحو قولك: "الزيدان" و"العمران" هو حرف الإعراب، وَعَلَمُ التثنية هو "الألف" فينبغي أن تكونَ هي حرف الإعراب، كما كانت "الهاءُ" في "قائمة" حرفَ الاعراب [4].

---

[1] سرّ صناعة الاعراب: ٢/ ٦٩٧.

[2] لأنّ "الهاء" هي حرف الاعراب، وهي في هذه الحال تشكل جزءًا من الكلمة فلو حُذِفَت لما دَلّت الكلمة على التأنيث.

[3] زيادة من سر صناعة الاعراب: ٦٥٩/٢، سَقَطَتْ من هذا الكتاب بسبب انتقال النظر. يريد أن يقول: إنَّ نهاية الاسْم هو حرف إعراب فكما أنَّ الهاء في (قائمة) حرف الإعراب، فكذلك "الألف" حرف إعراب لأنها آخر الاسم الدالّ على اثنين، والألف لما زيدت لمعنى التثنية — كما رأى البصريون — صارت من تمام صيغة الكلمة التي وُضِعَت لذلك المعنى أي بمنزلة "التاء" في قائمة، و"الألف" في حبلى، فكما أن "التاء والألف" حرفا إعراب، فكذلك "الألف" حرف إعراب. (الإنصاف: ٣٤/١).

[4] سر صناعة الاعراب: ٢/ ٦٩٧.

على أنّ أحدًا لم يَقُلْ: إنَّ ما قبل "ألف التثنية" حرف الاعراب، وإنما قُلْنا الذي قُلْنا [1] احتياطًا، لِئَلّا تدعو الضرورة إنسانًا إلى التزام ذلك، فيكون جوابُهُ بما يُفْسد به مذهبَه حاضرًا.

وأيضًا: فلو كان حرفُ الاعرابِ في "الزيدان" هو "الدال" كما كان في الواحد؛ لَوَجَبَ أن يكونَ إعرابُهُ في التثنية كإعرابهِ في الواحد، كما أنّ حرفَ الإعراب في نحو "فرس" لما كان هو "السين"، وكان في "أفراس" أيضًا هو "السين" كان إعرابُ "أفراس" كإعراب "فرس" وهذا غيرُ خَفيٌّ.

ولا يجوز أن تكون النونُ حرفَ الإعراب، لأنها حرفٌ صحيحٌ يحتملُ الحركةَ، فلو كانت حرفَ إعراب لوجب أن تقولَ:

قام الزيدانُ، ورأيت الزيدانَ، ومررتُ بالزيدانِ، فَتُعْرِبُ النونَ، وتقرّ الألفَ على حالِها، كما تقول:

هؤلاء غلمانٌ، ورأيت غلمانًا، ومررْت بغلمانٍ.

وأيضًا: فإنَّ "النُونَ" قد تُحْذَفُ في الاضافةِ، ولو كانت حرفَ إعرابٍ لثَبَتَتْ في "الإضافَة"[2].

كما تقول [3]: هؤلاء غلمانُك، ورأيتُ غلمانَك، ومررتُ بغلمانِك.

---

[1] عبارة "الذي قُلْنا" ساقطة من نشرة الأستاذ المهيري.

[2] عبارة "في الإضافة" ساقطة أيضًا من نشرة الأستاذ المهيري، (سرّ صناعة الاعراب: ٢/ ٦٩٩).

[3] أي بعد دفع الاحتمالين السابقين، وهما كون حرف الإعراب، ما قبل الألف، أو ما بعدها.

فقد صَحَّ أن "الألفَ" حرفُ الاعراب [1].

[الاعتراضات التي تردُ على القول بأنَّ الألفَ حرفُ إعرابِ]

[١] فإنْ قال قائل [2]:

"فإذا كانت الألفُ حرفَ الاعراب، فما بألهم قلبوها في الجرِّ، والنَّصْبِ؟

وهلاّ دَلَّك قلبُها على أنها ليست كـ"دالِ" زيدٍ، إذ "الدّال" ثابتة على كلِّ حالٍ؟

فالجوابُ عن ذلك مِنْ وجهين:

أحدهما: أنّ انقلابَ الألفِ في الجرِّ، والنصب، لا يمنع من كونِها حرفَ إعرابٍ، لأنّا قد وَجَدْنا – فيما هو حرف إعراب بلا خلاف بين أصحابنا – هذا الانقلاب وذلك "ألف" (كلا، وكلتا)[3]، من قولهم:

قام الرجلان كلاهما، والبنتان كلتاهما.

ومررتُ بهما كليهما وكلتيهما، وضربتهما كليهما، وكلتيهما.

---

[1] ويكون ابن جِنِّي بهذا قد انتهى مِنَ المرحلة الأولى مِنْ إثبات الرأي الراجح التي تمثّلت بتقديم الأدلّة التي تثبت صِحَّة رأي سيبويه، وسينتقل إلى المرحلة الثانية التي تتمثل في دفع الاعتراضات التي قد تُثار ضدّ هذا الرأي.

[2] سرّ صناعة الاعراب: ٢/ ٦٩٩.

[3] كلا وكلتا عند الكوفيين تثنية، وعند البصريين واحد. ينظر: (كتاب ليس: ٣٣٧).

فكما أنَّ "الألفَ" في (كلا، وكلتا) حرفُ إعرابٍ وقد قُلِبَت كما رأيت، فكذلك أيضًا "ألف التثنية" هي حرفٌ إعرابٍ، وإنْ قُلِبَتْ في الجرِّ والنصبِ.

ومثلُ ذلك مِنْ حروفِ الاعرابِ التي قُلِبَتْ قولهم: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وهنوك، وذو مال [1].

فكما أنَّ هذه كلّها حروف اعراب، وقد تراها منقلبةٌ، فكذلك لا يُسْتَنْكر في "حرف"[2] التثنية أَنْ يُقْلَب، وإنْ كان حرفَ إعرابٍ.

قال أبو علي [3]: ولو لم تكنْ الواوُ في "ذو" و"فو" حرفَ إعرابٍ، لبقي الاسمُ الواحدُ [المتمكن] على حرفٍ واحدٍ، وهو "الذال".

أمّا الوجه الآخر [4]:

فإنَّ في ذلك ضربًا مِنَ الحكمةِ والبيان، وذلك أنَّهم أرادوا بالقَلْبِ أن يُعْلِموا أنّ الاسم باقٍ على إعرابه، وأنّه متمكنٌ غير مبنيّ، فجعلوا القلبَ دليلًا على تمكّن الاسم، وأنه ليس بمبنيّ بمنزلة "متى" و"إذا" و"أنا" مما هو مبنيّ في آخره ألفٌ.

---

[1] يريد الأسماء الستة، وقد وقع فيها الخلاف نفسه بين الفريقين، فذهب الكوفيون إلى أنّها معربة من مكانين، أي أنّها مُعرْبة بالحركات التي قبل حروف العِلّة، وبهذه الحروف أيضًا. (ينظر: سر صناعة الاعراب: ٢/ ٧٠٠. وذهب البصريون إلى أن الواو، والألف، والياء حروف إعراب، أمّا الأخفش والجرمي فلهم أقوال مماثلة لما قالاها في التثنية، (ينظر: الانصاف: ١/ ١٧).

[2] كلمة "حرف" ساقطة من نشرة الأستاذ المهيري.

[3] البغداديات ٥٤٠، وسرّ صناعة الاعراب: ٢/٧٠٠.

[4] سرّ صناعة الاعراب: ٢/ ٧٠٢.

[٢] فإنْ قيل:

فإذا كانت الألفُ في التثنية حرفَ إعرابٍ، فهلاّ بَقِيتْ في الأحوالِ الثلاثِ "ألفًا" على صورةٍ واحدةٍ؟ كما كان ألفُ "حُبلى وسَكْرى" حرفَ إعراب، وهي في الأحوالِ الثلاثِ باقية على صورةٍ واحدةٍ في قولك:

هذه حُبْلَى، ورأيتُ حُبْلَى، ومررتُ بِحُبْلَى.

فالجواب:

أَنَّ بينهما فَرْقًا، وذلك أنَّ الاسماءَ المقصورةَ التي حروف إعرابها ألفات – وإنْ كانت في حالةِ الرفعِ، والنصبِ، والجر على صورةٍ واحدةٍ – فإنّها قد يلحقها مِنَ التوابعِ بعدها ما ينّبه على مواضعها مِنَ الإعراب [١].

وأنت لو ذهبت تصفُ الاثنين لوجبَ أن تكونَ الصفةُ بلفظِ التثنيةِ، ألا تراك لو تَرَكْت التثنية بالألفِ على كلّ حال، أنَّ تقولَ في الصفةِ: رأيتُ الرجلان الطريفان، ومررتُ بالرجلان الظريفان، فيكون لفظُ الصفةِ كَلَفْظِ الموصوف [بالألف][٢]، على كل حالٍ، فلا تَجد

---

[١] جاء في سرّ صناعة الاعراب: ٢/ ٧٠٣ بعد لفظة الاعراب ما نصه: (وذلك نحو الوصف في قولك: هذه عصا معوجةٌ، ورأيت عصا معوّجةً، ونظرت إلى عصا معوّجةٍ فصار اختلاف إعراب "معوجة" دليلًا على اختلاف أحوال "عصا" من الرفع والنصب، والجر. وكذلك التوكيد نحو قولك: عندي العصا نفسُها، ورأيت العصا نفسَها، ونظرت إلى العصا نفسِها: اختلاف إعراب "النفس" دليل على اختلاف إعراب "العصا" ومن هذا يتبيّن أنَّ المقصورَ يزول عنه اللَّبس بالوصفِ والتوكيد).

[٢] زيادة من سرّ صناعة الاعراب: ٢/ ٧٠٣.

هناك مِنَ البيان ما تجده إذا قُلْتَ: رأيتُ عصا معوجةً أو طويلةً، ونحو ذلك مما يبينُ فيه الإعراب [1].

فما كان كذلك عدلوا إلى أَنْ قلبوا لفظَ الجرِّ، والنصبِ إلى الياءِ ليكون ذلك أدلّ على تمكّنِ الاسمِ، واستحقاقِهِ الإعراب.

***

[ثباتُ الألف في المثنى]

على أَنَّ مِنَ العَرَب مَنْ لا يخافُ اللَّبْس ويُجْري البابَ على قياسه [2]، فَيَدَعُ الألفَ ثابتةً في الاحوال الثلاث، فيقول: قام الزيدان، وضربتُ الزيدان [3]، مررْتُ بالزيدان. وهم بنو الحارث بن كعب، وبطنٌ مِنْ ربيعة [4].

[لا تقديرَ إعراب في ألفِ التثنيةِ]

---

[1] جاء في سرّ صناعة الإعرابعد لفظة الإعراب ما نصه: وكذلك البدل: رأيت أخواك الزيدان، ومررتُ بأخواك الزيدان، فلا تجد في التابع بيانًا يدل على حال المتبوع.

[2] في سر صناعة الاعراب: ٢/ ٧٠٤: "على أصل قياسه".

[3] "ضربت الزيدان" كذا في الأصل، وقد سقطت من نشرة الأستاذ المهيري.

[4] كذا نُسِبَت هذه اللهجة في سرّ صناعة الاعراب: ٢/ ٧٠٤، وقد وصفها ابن جِنّي بالقلّة والشذوذ، وخَرَّج عليها في موضع آخر قراءة قوله تعالى: ﴿**إنَّ هذان لساحِرَان**﴾ . وإلى هؤلاء أيضًا نُسِبَت هذه اللهجة في معاني الفرّاء ٢/ ١٨٤ وكتاب ليس لابن خالويه: ٣٣٣ والانصاف ١/ ٣٦، وشرح ابن يعيش: ٣/ ١٨٢ والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٠ والخزانة: ٣/ ٣٣٦ وقد أضاف السيوطي أسماء قبائل عدة تكلّموا بها (ينظر: همع الهوامع: ١/ ١٣٣). وينظر: فصل السهولة والتيسير من كتاب التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه للدكتور رمضان عبد التواب.

فاعْلَم أَنَّ سيبويه يرى أنَّ الألفَ في التثنيةِ كما أَنَّه ليس [1]، في لفظِها إعراب، فكذلك لا تقديرَ إعرابٍ فيها، كما يُقَدَّرُ في الأسماءِ المقصورةِ المعربةِ نيّة الاعراب [2].

ويدلُّ على أَنَّ ذلك مذهبه قولُهُ: وَدَخَلَت النونُ "كأنّها عِوَضٌ عما مُنِعَ الاسمُ مِنَ الحركةِ والتنوينِ [3]، فلو كانت في الألف عنده نيّة حركة لما عُوِّضَ منها النونُ، كما لا تعوّض في قولك: هذه حُبْلَى، ورأيت حُبْلَى، ومررت بِحُبْلَى – النون.

قال أبو علي [4]: ويدلّ على صِحّةِ ما قاله سيبويه من أنه ليس في حرفِ الاعرابِ من التثنيةِ تقديرُ حركةٍ في المعنى –كما أن

---

[1] كلمة "ليس" ساقطة من نشرة الأستاذ المهيري.

[2] بعد هذا الموضع استطرد ابن جِنّي في سر صناعة الاعراب: ٢/ ٧٠٦ في الشرح، وكأنّ ابن جِنّي في هذا الموضع يردّ على مَنْ ذهب في تفسير كلام سيبويه إلى أنه يرى أنّ (الألف) في التثنية، و(الواو) في الجمع، و(الياء) حروف إعراب، والإعراب مقدّر فيهما. ويتضح هذا التفسير في قول أبي اسحاق الصيمري: "وأعلم أن الألف، والياء في التثنية، والواو والياء في الجمع عند سيبويه حروف الإعراب، والاعراب مُقَدَّر فيهما وهو الصحيح، وإنما كان كذلك؛ لأنَّ الاعراب حقّه أنْ يكون في آخر الكلمة، وبعد تمام معناها، وهذه الحروف بها يتمّ معنى الكلمة، فوجب أنْ يكون الإعراب بعدها، وهو مقدَّر فيهما كما قُدِّر في الأسماء المقصورة". (التبصرة والتذكرة: ١/ ٨٨)، وقد ذهب ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) مذهب ابن جِنّي (ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١٢٩).

[3] قال سيبويه: "واعْلم أنّك إذا ثَنّيت الواحد لحقْتُه زيادتان (الكتاب: ١/ ٤) – الأولى منهما: حروف المدّ.... – وتكون الزيادة الثانية: نونًا كأنها عِوَضٌ لما مُنِعَ من الحركة والتنوين، ويريدها بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، فإذا قُلْت: مسلمٌ، فالميم جاءت مصاحبة للحركة والتنوين، وإذا قُلْتَ: مسلمان، فألف التثنية قد استوفت بوجود النون ما كان للميم في "مسلم" من حركة وتنوين، لأنَّ الألف هنا حرف إعراب، وأصبح من أصل الكلمة كالميم في مسلم ينظر: المقتضب: ١/ ١٤٣، واللمع: ١٠٣، وسرّ صناعة الاعراب: ٢/ ٤٦٥.

[4] سر صناعة الاعراب: ٢/ ٧٠٦

ذلك ليس موجودًا فيها في اللفظ – صِحّةُ الياءِ في الجرِّ والنصبِ في نحو: مررتُ برَجُلَينِ، وضربتُ رَجُلَيْنِ.

فلو كان في الياء منها تقديرُ حركةٍ لَوجَبَ أن تُقْلَب ألفًا كـ(رَحَى، وفتًى)[1]، ألا ترى أَنَّ الياء إذا انْفَتَحَ ما قبلها وكانت في تقدير حركة وجب أنْ تُقْلَبَ ألِفًا.

وهذا استدلال [من أبي علي][2]، أتى على قياس، وهو في نهاية الحُسْنِ، وصِحّةِ المذهبِ، وسَدادِ الطريقةِ.

[اعتراض على كون النون عوضًا]

فإنْ قُلْتَ:

النونُ عند سيبويه عِوَضٌ مما مُنِعَ الاسمُ مِنَ الحركةِ والتنوين [3]، فما بالهم قالوا في الجّرِ والنصب:

مررتُ بالزيدَيْنِ، ورأيت الزيدَيْنِ، فقلبوا الألفَ ياءً [1]، وذلك عَلَمُ الجرِّ والنّصبِ، ثم عَوّضوا من الحركة نونًا؟ وكيف يُعَوَّض مِنَ

---

[1] ذكر الشيخ عبد القاهر الجرجاني شارح إيضاح أبي علي تلخيصًا لما حكاه أبو علي فقال: "والدليل على أنّ الألف ليس فيه تقدير حركة كما يكون في ألف "عصا" أنك تقول: مررت بمَسْلِمَيْن، فلا تقلب الياء ألفاً مع انفتاح ما قبلها، فلولا أنه عارٍ من الحركة ألبتة لما صَحَّ. ينظر: المقتصد: ١/ ١٨٧، سر صناعة الاعراب: ٢/ ٧٠٦، وشرح الكافية: ١/ ٣٠.

[2] زيادة من سر صناعة الاعراب: ٢/ ٧٠٦.

[3] يريد أنه لما مُنِعَ الألف الحركة والتنوين جُعِل النون عوضًا منهما، لأنّ الاسم إذا لم يُبْنَ لم يَجُزْ أن يُعرّى من الحركة والتنوين، أمّا الفرّاء فيرى أن النون في "رجلان" جاء للفصل بين الاسم المثنى والمفرد المنصوب في: رأيت مسلمًا" (ينظر: المقتصد: ١/ ١٨٨، وقارن بالايضاح في علل النحو: ١/ ١٣٤).

الحركةِ نونٌ وهم قد جَعَلُوا قلبَ الألفِ ياءً قائمًا مقامَ عَلَمِ التثنية في الجرِّ والنصبِ؟

وهل يجوز أَن يُعَوَّضَ مِنْ شيءٍ شيءٌ وقد أُقِيمَ مقامَ المعوّضِ مِنْه ما يدلّ على ذلك ويغني عَنْهُ، وهو القَلْبُ [٢]؟

فالجواب: إنَّ أبا علي ذكر أَنَّه إنّما جازَ ذلك مِنَ الانقلاب معنًى لا لفظ إعراب، فَلمّا لم يوجد في الحقيقةِ في اللفظِ إعرابٌ، جازَ أن يُعَوّضَ منه النونُ، وصار الانقلابُ دليلًا على التمكّنِ واستحقاقِ الاعرابِ.

قال أبو الفتح [٣]: وهذا أيضًا من لطيفِ ما حصّلْتُهُ عنه [٤]، فافهمْهُ [٥].

[ألف التأنيث في حُبْلَى]

---

[١] هذا جزء من احتجاج الكوفيين الذين رأوا أنّ الألف حرف إعراب، بدليل تغيّره كتغيّر الحركات وقد ردّ عليهم أبو البركات بن الأنباري بقوله: "إنَّ هذه الحروف إنما تغيّرت في التثنية والجمع؛ لأنّ لهما خاصية لا تكون في غيرها استحقا من أجلها التغيير، وذلك أنّ كلَّ اسْمٍ معتلّ لا تدخله الحركات نحو: رحىً، وعصًا، وحُبْلَى، وبُشْرى له نظير من الصحيح يدلّ على مثل إعرابه، فنظير رحى وعصا: جمل وجبل، ونظير حُبْلَى وبُشْرى: حمراء وصحراء. وأما التثنية وهذا الجمع الذي على حدّها فلا نظير لواحد منهما، إلّا بتثنية أو جمع، فَعُوِّضا مِنْ فَقْدِ النظير الدالّ على مثل إعرابها تغيّر هذه الحروف فيهما" (ينظر: الإنصاف: ١/ ٣٧).

[٢] عبارة "وهو القلب" ساقطة من نشرة الأستاذ المهيري، والنّص السابق بكامله في سر صناعة الاعراب: ٢/ ٧٠٧.

[٣] سر صناعة الاعراب: ٢/ ٧٠٧

[٤] أي عن أبي علي الفارسي.

[٥] نقل الجرجاني رأي أبي علي الفارسي هذا بشيء من التفصيل لما ذكر ابن جِنّي وهو في عمومه يعبّر عن أسلوب أبي علي في الحِجاج (ينظر: هذا التفصيل في المقتصد: ١/ ١٨٩- ١٩٠).

ونظيرُ ألف التثنية في أَنَّها حرف إعراب، وعلامة التثنية: ألفُ التأنيث في نحو "حُبْلَى" و "سَكْرى"، ألا ترى أنَّها حرفُ إعرابٍ، وهي عَلَمُ التأنيث.

إلا أَنَّهما تختلفان في أَنَّ حرفَ التثنيةِ لانيّةَ حركةٍ فيه، وألف "حُبْلَى" فيه نيّة حركة [1].

[دليل آخر على كون الألف في التثنية حرف إعراب]

قال أبو علي [2]: ويدلُّ على أَنَّ الألفَ [في التثنية] حرفٌ إعرابٍ صحّةُ الواو في "مِذْرَوان"[3].

قال: ألا ترى أَنّه لوْ كانت الألفُ إعرابًا [4]، ودليل إعراب[5]، إعراب[5]، وليست مصوغةً في جملةِ بناءِ الكلمة متصلة بها اتّصال حرف الإعراب بما قبله، لَوَجَبَ أنْ تُقْلَب الواو ياءً، فيقال: مِذْريان، لأنّها كانت تكون على هذا القول كـ"لام"، مَغْزىً، ومَدْعىً.

فَصِحّةُ الواو في "مِذْروان" دلالةٌ على أَنَّ الألفَ مِنْ جُمْلَةِ الكلمةِ، وأنّها ليست في تقدير الانفصالِ الذي يكون في الإعرابِ.

---

[1] ينظر: سرّ صناعة الاعراب: ٢/ ٧٠٨.

[2] أبو علي الفارسي ينظر: سر صناعة الاعراب: ٢/ ٧٠٩، واللسان (ذرا): ١٨/ ٣١٢.

[3] المذروان: أطراف الإليتين، وقيل: طرفا كلّ شيء. قال المبرد: "مِذْروان: مثنّى لا يُفْرَد له واحد، ولو كان مما ينفرد لم يكن إلا مِذْريان". (ينظر: المقتضب: ٢/ ١٦١، وكذا في نوادر أبي مسحل: ١/٣٣١).

[4] وهو رأي الكوفيين وقطرب والزيادي.

[5] وهو رأي الأخفش.

قال [1]: فَجَرَت "الألفُ" في "مِذْرَوان" مجرى الألف في "عَنْوان"[2]، وإن اختلفت النونان، وهذا حَسَنٌ في معناه [3].

[الردّ على قول أبي الحسن الأخفش]

فأما قول أبي الحسن [4] "انّ الألفَ ليست حرفَ إعراب، ولا هي إعراب، ولكنها دليلُ الإعراب، فإذا رأيتَ الألفَ علمت أَنَّ الاسمَ مرفوعٌ، وإذا رأيتَ الياءَ علمت أَنَّ الاسمَ مجرورٌ، أو منصوبٌ".

قال [5]: ولو كانت حروفَ إعراب لما علمْتَ بها رَفْعًا من نصبٍ، ولا جَرٍّ، كما أنك إذا سمعْتَ "دالَ" زيدٍ، لم تدلّ على رفعٍ ولا نصبٍ، ولا جرٍّ".

وهذا [6] الذي ذكره غيرُ لازمٍ، وذلك أَنَّا قد رأينا حروفَ إعراب بلا خلاف تفيدنا الرفعَ والنصبَ، والجرَ، وهي أبوك وأخواته.

---

[1] أبو علي الفارسي.

[2] في سر صناعة الاعراب: ٢/ ٧٠٩. "مجرى الواو في عنفوان".

[3] لابن جِنّي في سرّ صناعة الإعرابكلام طويل بعد هذا الموضع لم يذكره هنا، وبهذا الموضع أتمّ ابنُ جِنّي المرحلة الثانية مِن بحثِهِ، بعدها سينتقل إلى المرحلة الثالثة وتتمثل في الردّ على آراء المخالفين لرأي سيبويه.

[4] أي الأخفش، ينظر: المقتضب: ١٥٢/٢، والإيضاح في علل النحو: ١٣٠، وسرّ صناعة الإعراب: ٧١٠/٢، وأسرار العربية: ٢٣، والإنصاف: ٣٣/١، وشرح الكافية: ٣٠/١، وشرح ابن يعيش: ١٣٩/٤، وهمع الهوامع: ١٢٦/١.

[5] أي الأخفش.

[6] الكلام الآن لابن جِنّي، وقبله حديث طويل في سرّ صناعة الإعراب: ٧١٠/٢.

وأما قوله [1]: ليستْ بإعراب فصحيحٌ [2]، وذلك بَيّن في فساد قول الفراء، والزيادي[3].

وأما قوله [4]: لو كانت [الألف][5]، حرفَ إعرابٍ لوجبَ أن أن يكونَ فيها إعراب هو غيرُها، كما كان ذلك في "دالِ" زيدٍ، فيفسده ما ذكرناه من الحجاج في هذا عند شرحِ مذهبِ سيبويه أولًا [6].

---

[1] أي قول الأخفش. (سر صناعة الاعراب: ٢/ ٧١٠).

[2] كونها حروف إعراب هو رأي الكوفيين وقطرب والزيادي.

[3] سيأتي موضعه، وسرّ صناعة الإعراب: "وسنذكر ذلك في إفساد قول الفرّاء".

[4] أي قول الأخفش.

[5] زيادة من سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٧١٠، والمقتضب: ٢/ ١٥٢.

[6] ردّ أبو البركات بن الأنباري على الأخفش وقال: "وهذا القول فاسد، وذلك لأنَّ قولهم: إنَّ هذه هذه الحروف تدل على الاعراب لا يخلو: أمّا أن تدلّ على إعراب في الكلمة، أو في غيرها.

- فإن كانت تدلّ على إعراب في الكلمة، فوجب أَنْ تُقَدَّر في هذه الحروف؛ لأنها أواخر الكلمة، فيؤول هذا القول إلى أنّها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين:
- وإنْ كانت تدلّ على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنيّة، وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش، وأبي العباس المبرد، وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان". (الانصاف: ١/ ٣٥).

وقد ذكر ابن جِنّي في سرّ صناعة الإعراب: ٢/٧١٠ ردّ الزجاج على الأخفش وهو "أنها [الألف والواو والياء] دليل الاعراب [أي] أن الاعراب دليل المعنى وإذا كانت الألف تدل على الاعراب، والاعراب دليل، فقد احتاج الدليل إلى دليل، وإذا احتاج الدليلُ إلى دليلٍ سقط المعنى المدلول عليه".

إلا أن هذا الردّ لم يُرْضِ ابن جنّي فعقّب عليه وقال:

"وهذا وإن كان ظاهره سائغًا متقبلًا، فإنّه غير داخل على غَرَضِ أبي الحسن، وذلك أن معنى قوله: دليل الإعراب أنها تقوم مقام الفتحة والضمة والكسرة، وتفيد ما يفدْنَه، فشابهت الألفُ النونَ التي لرفع المضارع في نحو يقومان....".

قال أبو علي [1]: ولا تمتنع الألف على قياس قول سيبويه أنَّها حرفٌ إعراب أنْ تدلّ على الرفع، كما دَلَّت عليه عند أبي الحسن [2]، لوجودنا حروف إعراب تقومُ مقام الاعراب في نحو:

هـذا أبـوك، ورأيـت أبـاك، ومـررت بأبيـك وأخواتـه، وكلاهمـا وكليهما.

ولكـن وجـه الاخـتلاف بينهمـا [3]، أَنَّ سـيبويه قـد زَعَـم أنّهـا حرفٌ إعرابٍ ولا تدلُّ على الاعراب [4].

[الردُّ على قول أبي عمر الجَرمي]

وأما قول الجرمي [5]، أنها في الرفع حرفُ إعرابٍ –كما قال سيبويه – ثم كان يزعمُ أَنَّ انقلابها هو الإعراب، فضعيفٌ مَدْفوع أيضًا، وإنْ كان أَدْنى الأقوال إلى الصواب[6]، الذي هو رأي سيبويه (رحمه الله).

---

[1] ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٧١٣/٢، وقارن بالبغداديات: ٥٤٠.

[2] يريد الأسماء الستة، وللأخفش فيها قولان:

الأول: إنَّ الألف والياء والواو في هذه الأسماء حروف اعراب، وهو رأي جمهور البصريين.

والثاني: أنّها ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل عليه (الانصاف: ١/ ١٧).

[3] أي بين سيبويه والأخفش (الكتاب: ١/ ٤ والمقتضب: ٢/ ١٥٢).

[4] أمّا الأخفش فذهب إلى أَنَّها تدلّ على الإعراب. (ينظر: سر صناعة الاعراب: ٢/ ٧١٣).

[5] المقتضب: ١٥١/٢، سرّ صناعة الإعراب: ٧١٣/٢، والإيضاح في علل النحو: ١٣٠، والانصاف: ٣٣/١ وأسرار العربية: ٢٣٥، وشرح الكافية: ٣٠/١، وشرح ابن يعيش: ٣٠/١.

[6] لأنّه يشارك سيبويه في كونها حروف إعراب، ويخالفه في انقلابها.

ووجهُ فسادِهِ أَنَّه جعلَ الإعرابَ في الجرِّ والنّصبِ معنًى لا لفظًا، وفي الرفع لفظًا لا معنًى، فخالفَ بين جهاتِ الاعرابِ في اسْمٍ واحدٍ [1].

ألا ترى أن القلب معنًى لا لفظ، وإنّما اللفظ نَفَسُ[2] المقلوب، والمقلوب إليه، وليس كذلك قول سيبويه [3]، إنه قال: إنَّ النون عَوَضٌ لما مُنِعَ الاسمُ من الحركة والتنوين، لأنّ النون على كلِّ حالٍ:

---

[1] هذا هو رَدّ المبرد على الجرمي إذ قال: "ويقال لأبي عمر: إذا زعمت أن الألف حرف اعراب، وأن انقلابَها هو الاعراب، فقد لزمك في ذلك شيئان:

- أحدهما: إنك تزعم أن الاعراب معنى وليس بلفظ، فهذا خلاف ما أعطيته في الواحد.
- والشيء الآخر: إنك تعلم أنَّ أول أحوال الاسم: الرفع، فأوّل ما وقعت التثنية، وقعت والألف فيها، فقد وجب ألا يكون فيها في موضع الرفع إعراب؛ لأنه لا انقلاب معها... (ينظر: المقتضب: ٢/ ١٥٢).
- ولم يعجب ابن جني رَدّ المبرد فقال: "وألزم أبو العباس أبا عمر هاهنا شيئًا لا يلزمه عندي.... وذلك أن أبا عمر إذا كان يقول في الألف بما قاله سيبويه فَلَهُ فيه مالَهُ، وعليه ما عليه، وقد صَحَ أنّ سيبويه يقول: إنَّ النونَ عِوَضٌ مما مُنِعَ الاسم من الحركة والتنوين، إذا كانت عوضًا من الحركة، فإنّ الاسم معرب، والنون تقوم مقام حركة إعرابه.
- فقد كان يجب على أبي العباس إلاّ يدّعي على أبي عمر أنّه يعتقد أَنَّ الاسم في حالة الرفع لا إعراب فيه، فإنْ أراد أبو العباس أنّه ليس في الأف إعراب، وإنما النون عوضٌ من الإعراب فهذا الرأي الذي قالَهُ سيبويه أيضًا، وقد قامت الدلالة على صحّتِه، فينبغي أن يكون قول أبي عمر صحيحًا إذ هو الذي قاله سيبويه، وإنما الذي يلزم أبا عمر في هذا ما قدّمناه من أنّه جعل اسمًا واحدًا في حالة الرفع معربًا لفظًا وجعل [ذلك] الاسم بعينه في حالة الجر والنصب معربًا معنًى، فخالف بين جهتي إعراب اسم واحد". (ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٧١٤).

[2] كلمة "نفس" ساقطة من نشرة الأستاذ المهيري.

[3] الكتاب: ١/ ٤.

لفظ لا معنى، وأنَّ قَلْبَ [1]، الألف ياءً في النصب والجر هو الاعراب عند الجرمي، فما الذي ينبغي أن يُعْتَقَد في النون حال النصب والجرِّ؟ وهل عنده عِوضٌ مِنَ الحركة والتنوين جميعًا [2]؟، أو عِوَضٌ من التنوين وحدَهُ [3]، إذا كان القلبُ قد نابَ – على مذهبه – عن اعتقاد النونِ عوضًا عن الحركة؟

فالجواب:

إنَّ أبا علي [4] سَوَّغَ أنْ تكونَ النون عِوَضًا عن الحركة والتنوين جميعًا، وإنْ كان يقول: إنَّ الانقلابَ هو الإعراب، وذلك أنه لم يُظْهِر إلى اللفظ حركةً، وإنما هناك قَلْبٌ، فَحَسُنَ العِوَضُ مِنَ الحركةِ وإنْ قامَ القلبُ مقامَها في الإعراب.

وهذا الذي رآه أبو علي حَسَنٌ جدًا.

***

[1] في سرّ صناعة الإعراب"لا معنى فإذا قلت: فإذا كان قلب".

[2] ينظر: الهامش (٣) من ص٥٧ (لا تقدير إعراب في ألف التثنية).

[3] كون النون عوضًا من التنوين وَحْدَهُ تكون في حالة الإضافة كقولك: غلاما زيدٍ، فَحُذِفَت النون كحذفها في: غلام زيد، أي عُوِضَ عن التنوين، أمّا الحركة فهي باقية مع الإضافة.

[4] ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٢، والمقتصد: ١/ ١٨٧.

فلو أَنَّ قائلًا يقول:

قياس قول أبي عمر أن تكون النون في تثنيةِ المنصوبِ، والمجرورِ عنده عِوَضًا من التنوين وَحْدَهُ؛ لأنَّ الانقلاب قد قام مقام الحركة- لم أر به بأسًا [1].

[الردّ على قول الفرَّاء، وأبي اسْحاق الزيادي]

وأما قولُ الفرّاءِ، وأبي اسحاق الزيادي [2]: إنَّ الألف هي إعرابٌ، فهو أبعدُ الأقوالِ مِنَ الصوابِ.

قال أبو علي: يلزمُ مَنْ قال: إنَّ الألفَ هي الإعراب، أن يكونَ الاسمُ متى حُذِفَتْ منه الألفُ من معنى التثنية دالًا على ما [كان][3]، يدلّ عليه والألفُ فيه [4]، لأنّك لم تعرض لصيغته، وإنما حَذَفْتَ إعرابَه.

---

[1] ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٧١٥، وقد شرح ابن جِنّي هذا العِوَض في موضع سيأتي، في قوله: "وأما الموضع الذي تكون فيه نون التثنية عوضًا من التنوين وحده، وذلك قولك: قام غلاما زيد، ومررت بصاحبي عمر، ألا تراك حذفْتَها كما حُذفْتَ التنوين للاضافة، فلو كانت هنا عوضًا من الحركة وحدها لثبتت، فقلت: قام غلامان زيد، كما تقول: هذا غلامُ زيد، فتضم الميم من غلام. (قارن بما جاء في المقتصد: ١/ ١٩٠).

[2] الايضاح في علل النحو: ١٣٠، ١٤١، وأسرار العربية: ٢٣ والانصاف: ١/ ٣١، وشرح ابن يعيش: ٤/ ١٤٠ والردّ على هذا الرأي في سر صناعة الإعراب: ٢/ ٧١٦.

[3] زيادة من سر صناعة الإعراب: ٢/ ٧١٦.

[4] هذا لا يجوز لأنه لو سَقَطَت الألف بطلت دلالة التثنية، فتمام معنى المثنى هو بهذه الألف محل الألف من حبلى التي بها يتمّ بناء الاسْم ودلالته على التأنيث.

ويدلّ على أَنَّ معنى الاسم قبل حذف إعرابه وبعده واحدٌ أَنَّ "زيدًا" ونحوه متى حَذَفْتَ إعرابه فمعناه الذي كان يدلّ عليه مُعْرَبًا باقٍ فيه بعد سَلْبِ إعرابه [1].

ويفسدُهُ أيضًا شيء آخر:

وهو أَنَّ الألفَ لوْ كانت إعرابًا لوجَبَ أن تُقْلَبَ الواو في "مِذْروان" "ياءً"، لأنّها رابعةٌ قَدْ وقعتْ طَرَفًا[2]، والألفُ بعدها إعراب كالضمةِ من "زيدٍ" و"بَكْرٍ".

***

[واو الجمع الذي على حَدِّ التثنية [3]]

وجميع ما ذكرناه مِنَ الخلاف في الألف واقع في "واو الجَمْعِ" نحو: الزيدون، والعمرون.

***

---

[1] قال عبد القاهر الجرجاني: "لو أسقطت الألف بطل معنى الاسم، ولو أسقطت الحركة من (دال زيد) فقلت: جاءني زَيْدْ – مسكنًا – لم يبطل الاسْم، وإنما يزول الإعراب فقط". (ينظر: المقتصد: ١/ ١٨٧، وسرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٧١٦).

[2] الكتاب: ٢/ ٣١٤ وينظر: المبحث السابق الموسوم بـ(دليل آخر على كون الألف في التثنية حرف إعراب).

[3] قال أبو علي: "وأمّا جمعُ السلامة. فهو الجمع الذي على حدّ التثنية، وسُمِّي جمعًا على حدِّ التثنية؛ لأنه يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم في التثنية، ولا يتغيّرُ نظمه عمّا كان عليه في الأفراد"، (الإيضاح العضدي: ٢١).

[لِمَ يُثَنَّى بالألف ويُجْمَع بالواو]

[فإنْ][1] قال قائلٌ: فما بالهم ثَنّوا بالألف، وجمعوا بالواو؟ وهَلاّ عكسوا الأمرَ؟

فالجواب:

إنَّ التثنيةَ أكثرُ مِنَ الجمعِ بالواو، ألا تَرَى أَنّ جميعَ ما تَجوزُ فيهِ التثنية مِنَ الأسماءِ فتثنيته صحيحةٌ، لأنَّ لفظَ واحدها موجود [فيها]، وإنّما زِيدَ عليه حرف التثنية، وليس كلّ ما يجوزُ جَمْعُهُ يُجْمَعُ بالواو.

ألا ترى أَنَّ عامَة المؤنّثِ، وما لا يعقلُ، لا يُجْمَع بالواو، وإنما يُجْمَع بغير واوٍ، إمّا بالألف والتاء، وإمّا مكسّرا، على أَنَّ ما يُجْمَع بالواو قد يجوز تكسيرُهُ نحو: زيود في زيد[2]، وفي قيس: أقياس [3]، وقيوس.

فالتثنية إذنْ أَصَحُّ من الجمعِ؛ لأنّها لا تُخْطِئ لفظَ الواحد أبدًا، فلما شاعت فيمن عَقَلَ، وَفِيما لا يَعْقِل، وفي المذكّر، والمؤنّث [4]، وكان الجمعُ الصحيحُ إنما هو لضربٍ واحدٍ مِنَ الأسماء [5]، كانت التثنيةُ أوسعَ مِنَ الجمعِ [6]، فجعلوا الألفَ الخفيفة [7]، في التثنية

---

[1] زيادة يقتضيها السياق، (سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٧١٧)

[2] الكتاب: ٢/ ٩٦، وكان سيبويه قد ذكر أيضًا: أزياد.

[3] الكتاب: ٢/ ٩٧.

[4] قال ابن السراج: التثنية يستوي فيها ما يعقل وما لا يعقل... المذكر والمؤنث في التثنية سواء، وفي الجمع مختلف"، (ينظر: الأصول: ١/ ٤٩).

[5] قال أبو علي: فأما جَمْعُ السلامة... فإنّه يكون في الأمر العام لأولي العِلْم.... (ينظر: الإيضاح: ٢٢).

[6] لأنها لا تختص بفئةٍ دون أخرى كما نجده في أنواع الجموع.

[7] يقصد خفّتها في النطق، وكذلك ثِقل الواو في النطق.

الكثيرة، وجعلوا الواوَ الثقيلةَ في الجمعِ القليلِ، ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر ما يستخفّون [1]، فاعرف ذلك.

قال أبو علي: ولما كان الجمعُ أقوى مِنَ التثنية، لأنّه يقع على أعدادٍ مختلفة، وكان ذلك أعمّ تصرفًا من التثنيةِ التي تقع لضربٍ واحدٍ من العددِ لا تجاوزه، وهو اثنان، جعلوا الواو التي هي أقوى من الألفِ، في الجمع الذي هو أقوى من التثنية.

***

[تثنية المبهم]

وأما تثنيةُ المبهم [2]، فإنّ المؤنث منه يُثَنّى على لغةِ أقوامٍ من العربِ، فيقال: "تان"[3].

والعلّةُ في ذلك أنهم لو قالوا: ذان، أُلْبِسَ المؤنثُ بالمذكّر [4]،

---

[1] أجاب الزجاجي عن هذا السؤال بقوله: "إنّما جُعِلَت الألف في رفع الاثنين، لأنّ الرّفع أوّل الإعراب؛ لأنّه سِمَة الفاعل والمبتدأ وما ضارعهما، والتثنية أول الجموع، لأن معناهم ضمّ شيء إلى شيء..... فلو جُعِلَ رفع الاثنين بالواو كان يلزم أن يجعل رفع الجمع أيضًا بالواو، لأن الباب واحد.... فلو فعل ذلك لم يكن بين التثنية فَرْق". (ينظر: الايضاح في علل النحو: ١٢٤).

[2] قال سيبويه: "وتلك الأسماء ذا، وتا، والذي، والتي فإذا ثنّيت (ذا) قلْتَ: ذان، وإنْ ثنّيْت (تاريخ اليعقوبي)، قلْتَ: تان، وإنْ ثنّيت (الذي)، قلت: اللذان...." (الكتاب: ٢/ ١٠٤).

[3] الكتاب: ٢/ ١٠٤ وقال الزمخشري: ولم يثنَّ من لغاته إلاّ (تاء) وحدها، (ينظر: شرح المفصل: ١٢٦/٣)، و(تاء) لهجة طيء (ينظر:الأمثال لأبي عبيد ٢١٨، والمذكّر والمؤنّث لابن الأنباري: ١٨٤).

[4] قريب من هذا قول المبرد: "ومن قال في الواحدة: هذه، لم يَجُزْ أن يثنّى على قولك: هاتا، لئلا يلتبس المذكّر بالمؤنّث". (المقتضب: ٤/ ١٧٨).

في لغة الذين يقولون: "ذي" فاستعملوا لغة الذين يقولون بزوالِ اللَّبْس.

وأما المذكّر نحو: "ذا" و"الذي" فتثنيتهما: "ذان"[1]، و"اللذان"[2].

فإنْ قال قائل: أَخبرْنا عن "الألف" في "ذان" ونحوه، أهيَ "الألف" التي في "ذا"؟ أم "ألفُ" التثنية؟

فالجواب: إنها ألفُ التثنيةِ، وقد سقطت الألفُ الأولى. والدليل على ذلك: أنها تنقلبُ ياءً في الجرّ، والنّصب كـ(ألفِ التثنية)، فعلمْنا أنها "ألفُ التثنيةِ" وأنّ أَلِفَ ذا" هي الساقطة.

ومِنَ الكوفيين مَنْ يزعمُ أنّ "الألفَ" في "ذان" هي "الألف" التي كانت في الواحد، ويفسدُهُ ما ذكرناه من انقلابها ياءً في الجرِّ والنصبِ [3].

قال أبو الفتح [4]: اعلَمْ أَنَّ أسماءَ الاشارة نحو: "هذا" و"هذه"، والأسماءَ الموصولَة نحو: "الذي" و"التي" لا تصحّ تثنيةُ شيء

---

[1] وردت في الأصل هنا لفظة "تان" وكأنّه وَهْمٌ من الناسخ؛ لأن السياق للمذكّر وليس للمؤنّث.

[2] الكتاب: ٢/ ١٠٤.

[3] قال ابن يعيش: ٣/ ١٢٧: وذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم إنما هو (الذال) وحدَها، والألف مزيدة لتكثير الكلمة. قالوا: والدليل على ذلك قولهم في التثنية: ذان، وذين، فحذفوا الألف لقيام حرف التثنية مقامها في التكثير، وأفْسَدَ ابنُ يعيش هذا الرأي بقوله: وهذا فاسد لقولهم في التحقير "ذَيّا" فأعادوه إلى أصله.... وأما ذهاب ألفه في التثنية فَلَمْ يكُن كما ذكروه من الاستغناء عنه بحرف التثنية، إنما حَذْفُه لالتقائه مع حرف التثنية فَحُذِفَ لالتقاء الساكنين.

[4] سر صناعة الإعراب: ٢/ ٤٦٦ مع اختلاف ألفاظ النص.

منها، مِنْ قِبَل أن التثنية لا تلحقُ إلاّ النكرة [1]، وذلك أَنَّ المعرفَة لا تصح تثنيتُها مِنْ قِبَلَ أن حَدَّ المعرفة هو: ما خَصَّ الواحد مِنْ جنسِهِ، ولم يُشِع في أمته، فإذا شُورك في اسْمِهِ فقَدْ خرج من أَنْ يكون عَلَمًا معروفًا وصار مشتركًا شائعًا، فإذا كان الأمرُ كذلك فلا تصحُّ التثنيةُ إذنْ، إلّا في النكراتِ دونَ المعارف.

وإذا صَحَّ ما ذكرناه، فمعلومٌ أنك لم تُثَنِّ زيدًا، ونحوه، حتى سلبْتَهُ تعريفَهُ، وأَشَعْتَهُ في أمّتِه، فجعلْتَهُ من جماعةِ كلَّ واحد منهم زيد، [ف] جَرَى لذلك مَجْرى "فَرسَ" و "رَجُل" في أنّ كلَّ واحد منهما شائعٌ لا يخصُّ شيئًا بعينِهِ.

ويدلّك على أنّ الاسمَ لا يثنّى إلّا بعد أن يُخْلَعَ عَنْه ما كان فيه مِنَ التعريف جوازُ دخولِ اللامِ عليه بعد التثنية [التي][2]، لا تلحقُ إلّا النكرة.

وذلك أَنَّ المعرفة في قولك: الزيدان، والعمران، فلو كان التعريفُ الذي كانا يدلّان عليه، ويفيد أنّهُ مفردين باقيًا فيهما لَما جازَ دخولُ اللام عليهما بعد التثنية، كما لا يجوز دخولُها عليهما قبل التثنيةِ في وجوه الاستعمالِ، وغالبِ الأمرِ فإذا صَحّ ذلك أَنَّه لا يثّنى إلّا ما يجوز تنكيره، فما لا يجوزُ تنكيرهُ هو أَنْ لا تصحّ تثنيته أجدر.

---

[1] شرح ابن يعيش: ٣/ ١٢٧.

[2] زيادة يقتضيها السياق.

وأسماءُ الإشارة، والأسماءُ الموصولةُ لا يجوز أَنْ تُنَكَّر، ولا يجوز أنْ يُثنّى شيءٌ منها.

ألا ترَىَ أنّها بعدَ التثنية على حَدّ ما كانت عليه قبل التثنية، وذلك نحو قولك: هذان الزيدان قائمين، فَنَصَبْتَ "قائمين" بمعنى الفعل الذي دلّت[1] عليه الإشارة، والتثنيةُ كما كنت تقول في الواحدِ: هذا زيدٌ قائمًا، فتجد الحالَ واحدةً قبل التثنيةِ وبعدَها.

وكذلك قولك: ضربْتُ اللّذين قاما [إنّما][2]، يتعرّفان بالصلةِ كما يتعرّف بها الواحد في قولك: ضَرَبْتُ الذي قامَ.

والأمرُ في هذه الأشياء بعد التثنيةِ هو الأمرُ فيها قَبْلَ.

وكذلك: يا هنانِ [3]، وياهَنونَ، وهذه الأسماء لا تُنَكَّر أبدًا، لأنّها للكنايات، وجاريةٌ مَجْرَى المضمرة، فإنّما هي أسماءٌ مضمرةٌ موضوعةُ للتثنيةِ والجمعِ [4]، بمنزلة اللَّذَيْنِ والّذينَ، وليس كذلك سائر الأسماء المثناة نحو: زيد، وعمر.

ألا ترى أَنَّ تعريفَ زيد، وعمر إنّما هو بالوَضْع والعَلَمية[5]، فإذا ثَنَّيتهما تَنَكَّرا، فقلتَ: رأيت زيدين كريمين [6].

---

[1] في الأصل: دخلت، وما أثبتناه يناسب المقام.

[2] زيادة من سر صناعة الإعراب: ٢/ ٤٦٦.

[3] أصل الكلمة "هناه" وهي من الكنايات التي لا يجوز منها شيء في غير النداء (ينظر: الكتاب: ١/ ٣١١).

[4] قال أبو زيد: تقول العرب: يا هنا هَلُمّ، وياهنان هَلُمّا، وياهنون هَلُمّوا. (ينظر: تهذيب اللغة هنا: ٦/ ٤٣٧).

[5] شرح المفصل: ٣/ ١٢٨.

[6] دليل تنكرهما وصفهما بالنكرة.

فإذا أردت تعريفَهما فبالإضافة، أو باللامِ [1]، فقد تَعَرّفا بعد التثنية من غير وجهِ تعريفهما قبلها، ولَحِقا بالأجناسِ، وفارقا ما كانا عليه من العَلَميّة، والوضعِ.

فإذا صَحَّ ذلك فينبغي أَنْ تَعْلَمَ أنّ ("هذان" و"هاتان" و"اللذان" و"اللتان") إنّما هي أسماءٌ موضوعةٌ للتثنية مخترعةٌ لها [2]، وليست بتثنية الواحد على حَدِّ "زيد" و"زيدان"[3].

إلاّ أنها صيغت على صورة ما هو مثنّى على الحقيقة [4]، لئلّا تختلفُ التثنيةُ، وذلك أَنّهم يحافظون على التثنيةِ، ولا يحافظون على الجمع [5]، ألا ترى أنّك تجدُ في الأسماء المتمكنة ألفاظَ الجموع من غير ألفاظ الآحاد نحو: رَجُل ونَفَر، وامْرأة ونِسْوَة، وبَعير وإبل، وواحد وجماعة [6]. ولا تجدُ في التثنية شيئًا من هذا، وإنما هي مِنْ لفظِ الواحدِ لا يختلفُ ذلك.

---

[1] في سر صناعة الإعراب: ٢/ ٤٦٦، بعد ذلك: "نحو زيداك وعمراك والزيدان والعمران".

[2] ينظر: الخصائص: ٢/ ٢٩٧.

[3] أي أن (هذان) مثلًا ليست نتيجة ضم (هذا إلى (هذا) كما ضَمَمْتَ زيدًا إلى زيدٍ حين قلت: الزيدان، وإنما هي لفظة صيغت على منهاج التثنية الحقيقية، ومثلها الاسماء المضمرة والموصولة الدالّة على التثنية.

[4] فقيل: هذان وهذين، واللّذان واللّذين.

[5] ومصداق المحافظة على التثنية كونها على صيغة واحدة، بخلاف الجمع الذي جاء على صيغ متعددة.

[6] قال سيبويه: "..... ما لم يُكَسّر عليه واحد للجميع، ولكنّه شيء واحد يقع على الجميع.... وذلك قولك.... قوم .... رجل.... وكذلك النفر والرهط والنسوة". (الكتاب: ٢/ ١٤٢). وقال المبرد: "أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها.... كلّ اسْم منها لجماعة.... وتلك الأسماء: نفر وقوم ورهط وبشر... فإذا كان اسمًا لجمع غير الآدميين لم يكن إلّا مؤنثًا.... وذلك قولك: غنم وإبل". (المقتضب: ٢/ ٢٩١).

فهذا يدلّك على محافظتهم على التثنيةِ وعنايتهم بها أن تخرجَ على صورةٍ واحدةٍ، فلذلك لما صِيغَت للتثنية أسماءٌ مخترعةٌ غير مثناة على الحقيقةِ كانت على ألفاظ المثنّاةِ تثنية حقيقة، وذلك: "ذان" و"تان" و"اللذان" و"اللتان".

ويدلّك على أَنَّ ما كان من الأسماء لا يمكن تنكيره، فإنَّ تثنيتهُ غيرُ جائزةٍ، وأنّهم إنما يصوغون له في التثنيةِ أسماءً مخترعةٌ ليس على حدّ "زيد" و"زيدان"، قولهم: "أَنْتَ وأنتما" و"هِيَ وهما" و"ضربتُكَ وضربتكُما"، فكَمَا لا شكّ في أن "أنتما" ليس تثنيةَ "أنت" إذ لو كان تثنيةً لوجبَ أن تقول في "أنت: أنتان، وفي "هو": هوان، وفي "هي": هيان.

فكذلك لا ينبغي أَنْ يُشَكَّ في أَنَّ (هذان) ليس تثنيةَ "هذا" وإنّما هو: اسْمٌ صِيغ ليدلّ على التثنية، كما صِيغ "أنتما" و"هما" يدلُّ كلُّ[1] واحد منهما على التثنية وهو غير مثنًّى [2]، على حدّ "زيد" و"زيدان"، ألا ترى أَنَّ أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة جاريةٌ مَجْرَى الأسماء المضمرة في أنَّ كل واحدٍ منهما لا يجوز تنكيرُهُ، ولا خَلْعُ تعريفه عَنْهُ.

---

[1] في الأصل: على كلّ.

[2] قال سيبويه: وأما المضمر المخاطب فعلامته إنْ كان واحدًا: أنت، وإنْ خاطبْتَ اثنين فعلامتهما: أنتما. (الكتاب: ١/ ٣٧٧)، فَلَمْ يَقُلْ سيبويه: إنّه تثنية.

فإن قلت: فإذا كان "ذا" و"الذي" ونحوهما كالأسماء المضمرة من حيث رأيت [1]، فما بالهم صاغوا لتثنية ذا، والذي، اسْمين على صورة التثنية، فقالوا: ذان، واللذان [2]، ولم يقولوا في "أنت": أنتان، ونحوه [3]؟

فالجواب: أنهم صاغوا [4] لـ"ذا، والذي" اسْمين على صورة الأسماء المثناة فقالوا: ذان، واللذان[5]، من قبل أن أسماء الاشارة، والأسماء الموصولة أشبه بالأسماء المتمكنة من الأسماء المضمرة.

قال أبو علي [6]، ألا تراهم يصفون أسماء الاشارة، ويصفون بها، فيقولون: مررت بهذا الرجُل، ومررت بزيدٍ ذا، وكذلك يقولون: مررت بالذي قام أخوه [الطويل] [7] .

فلما قربت الاسماء المشار بها، والأسماء الموصولة من الأسماء المتمكنة صيغت لها أسماء التثنية على نحو تثنية [8] الأسماء المتمكنة،

---

[1] من حيث عدم جواز التنكير.

[2] زيادة من سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٤٦٨.

[3] أي في هو: هوان.

[4] في سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٤٦٨ "أنهم إنما صاغوا".

[5] زيادة من سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٤٦٨.

[6] ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٤٦٨ ، وشرح المفصل: ٣/ ١٢٨.

[7] زيادة من سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٤٦٨.

[8] قال المبرد: المضمر لا يُوصَف به، لأنه ليس بتحلية ولا نَسَب، ولا يوصف لأنّه لا يُضْمَر حتى يُعَرَّف. (المقتضب: ٤/ ٢٨٤).

- وقال الرضي: "اعلم أنّ المضمر لا يوصَف به، إما أنّه لا يوصف فلأن المتكلم والمخاطب منه أعرف المعارف، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح..... ولم يوصف الغائب أمّا لأن مفسَّره في الأغلب لفظي فصار بسببه واضحًا غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في=

ولما كانت الأسماء المضمرة لا توصف ولا يوصف بها [1] بَعُدَت عن الأسماء المتمكنة فخالفوا بينها وبين ما قارب المتمكنة، فصاغوا لها أسماء التثنية على غير صورة الأسماء المثناة المتمكنة .

فأما قولهم: مررت بك أنت.

ومررت به هو: فأنت، وهو ليسا وصفا ليستفاد بهما البيان والايضاح، وإنما الغرض فيها التوكيد، والتحقيق.

فإذا صَحّ الذي ذكرناه علِمتَ أَنَّ "النونَ" في "هذان" و"اللذان" و"اللتان" ليست عوضًا من حركة، ولا من تنوين، ولا من حرف محذوف، كما يظن قوم.

ولا حُكْم "هذان" و"اللذان" في أنّهما اسْمان مثنّيان حُكْم "الزيدان" و"العمران" لما ذكرناه قبل.

=وصف المعارف.... وأما لحمله على المتكلم والمخاطب لأنه من جنسهما... وأما أنه لا يوصف به فلما يجيء من أن الموصوف بالمعارف ينبغي أن يكون أخصّ أو مساويًا، ولا أخصّ من المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة.....". (شرح الكافية: ١/ ٣١١).

- أمّا الكسائي فقد أجازَ وَصْفَ ضمير الغائب، "وخَرّج عليه قوله تعالى (لا إله إلاّ هو العزيز الحكيم)، وقولك: مررت به المسكين، والجمهور يحملون مثله على البدل". (شرح الكافية: ١/ ٣١١).

[1] من أجل التمييز بين ما قارب المتمكنة وما بَعُد عنها، ومن دلائل القرب التي ذكرها ابن جني أيضًا قوله: "ويزيد عندك في وضوح ذلك أنّهم قد حقّروا الأسماء المشار بها والأسماء الموصولة، كما حقّروا المتمكنة، فقالوا: ذيا، وتيا، واللذيا، واللتيا، ولم يجيء شيء من التحقير في الاسماء المضمرة، فدلّ ذلك على بُعْدها من الأسماء المتمكنة". (سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٤٦٩).

[أحوال نون التثنية]

قال: واعلَمْ أَنَّ للنون في التثنيةِ والجمعِ ثلاثةَ أحوالٍ[1]:

- حالًا تكون فيها عِوَضًا مِن الحركةِ والتنوين جميعًا.
- وحالًا تكون فيها عِوَضًا مِنَ الحركةِ وحدها.
- وحالًا تكون فيها عوضًا من التنوين وحده.

[الحالة الأولى]:

أمّا كونها عِوَضًا من الحركةِ والتنوين، ففي كلِّ موضعٍ لا يكنُ الاسمُ المتمكنُ فيه مُضافًا ولا معرَفًا بالألفِ واللّام، وذلك نحو: "رَجُلان"، و"فَرسَان"، و"غُلامان"، و"جارِيتَان".

ألا ترى أنك إذا أفردْتَ الواحدَ على هذا الحدّ وَجَدْتَ فيه الحركةَ والتنوينَ جميعًا، وذلك قولك: رَجُل، وغُلام، وجارية، وفَرَس.

فالنونُ في "رجلان" إنما هي عِوَضٌ هاهنا مما يجبُ في "ألف" رجلان التي هي حرف الاعراب بمنزلة "لام" رَجُل[2]، فكما أَنَّ "لامَ" رجل، ونحوه مما ليس مضافًا، ولا معرّفًا باللاّمِ يلزمُ أنْ تتبعه الحركة والتنوين، فكذلك كان يجبُ في حرفِ التثنيةِ.

---

[1] سرّ صناعة الإعراب: ٢/٤٤٩.

[2] أي أنّ "ألف" رجلان تستوفي ما يكون لـ(لام) رجل من الحركة والتنوين؛ لأن "الألف هنا حرف إعراب، وكأنّه من أصل الكلمة كما أن اللام من أصل الكلمة في "الرجل"، فاستحقّ الألف ما استحقت اللام". (ينظر: المقتصد: ١/ ١٩٠).

[الحالة الثانية]:

وأما الموضعُ الذي تكون نونُ التثنيةِ فيه عِوَضًا مِنَ الحركة وحدَها، فَمَعَ لامِ المعرفةِ في نحو قولك:

"الغلامان"، و"الرجلان"، و"الزيدان"، و"العمران".

فالنونُ تَثْبَتْ مع لامِ المعرفة، كما تَبَتتْ معها الحركةُ [في] نحو: "الغلامُ"، و"الرجلُ".

وكذلك النداءُ نحو: "يا رجلان"، و"يا غلامان".

ألا ترى أَنَّ الواحدَ مِنْ نحو هذا لا تنوينَ فيه، وإنّما هو: يا غلامُ، ويا رجلُ، فالنونُ فيهما [1]، بدلٌ من الحركةِ وحدَها [2].

فإنْ قلتَ: فإنَّ واحدَ "الزيدان" و"العمران": زيدُ، وعمرُ، و[هما][3] كما ترى مُنَونّان، فهلاَ زعمْتَ أَنَّ النونَ في "الزيدان"، و"العمران" بَدَلُ مِنَ الحركةِ والتنوين جميعًا؛ لوجودك إياهما في واحدهما[4]، وهو: زيدٌ، وعمرُ.

وكما زعمت أَنَّها في ("رجلان"، و"فَرَسان") بدلٌ من الحركة والتنوين لوجودك الحركة والتنوين في واحدهما، وهو: رَجُل، وفَرَس.

فالجواب:

---

[1] أي في: رجلان، وغلامان.

[2] لعدم وجود التنوين سواء أكان مع النداء، أم مع المعرّف بالألف واللام.

[3] زيادة يقتضيها السياق.

[4] في الأصل: أحدهما.

إنَّ قولك: "الزَّيدان" كقولك "الرجُلان"؛ لأنّ اللّام عَرَّفَتْ "زيدين" كما عَرَّفَتْ "رجُلين" والنونُ في (زيدان) عِوَضٌ من الحركةِ والتنوين جميعًا، وفي "الرّجُلان" عِوَضٌ مِنَ الحركةِ وَحْدَها [1].

[الحالة الثالثة]:

وأمّا الموضع التي تكون فيه نونُ التثنيةِ عِوَضًا مِنَ التنوين وَحْدَه، فَمَعَ الإضافة، وذلك قولك: قام غلاما زيد، ومررت بصاحبي زيد.

ألا تراك حَذَفْتها كما تحذفُ التنوينَ للاضافة [2]، فَلَو كانت هُنا عوضًا من الحركة وَحْدَها لَثَبَتَتْ، فَقُلْتَ: قام غلامان زيد، كما تقول: هذا غلامُ زيدٍ، فتضمّ الميمَ في غُلام [3].

فإنْ قُلْتَ: فما أنكرَتْ أنْ تكون النونُ مع اللام ثابتة غير محذوفةٍ؛ لأنّها لم تخلص[4]، عِوَضًا مِنَ التنوين وَحْدَهُ فَتُحْذَف، بل لما كانت عِوضًا من الحركةِ والتنوين جميعًا ثَبَتَتْ؟

فالجواب:

انّه لو كان الأمرُ كذلك لَوَجَبَ أنْ تثبتَ مع الإضافة [5]؛

---

[1] لأن التنوين يعاقب الألف واللام، ألا تراك تقول: الرجُل (ينظر: المقتصد: ١/ ١٩٠).

[2] أي حذْتَ النون كما حَذْفَتَ التنوين في قولك: غلامُ زيدٍ، أمّا الحركة فباقية ولا تسقط مع الإضافة.

[3] سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٤٦٣.

[4] في نشرة الأستاذ المهيري "تكن".

[5] فتقول: غلامان زيد.

لأنّها لم تخلص عوضًا من التنوين وَحْدَهُ، وهذا كما تراه محال [1].

فقد صَحَّ ما ذكرناه أَنَّ النونَ في التثنية تكون:

في موضع عِوَضًا من الحركةِ والتنوين جميعًا.

وفي موضع عِوَضًا من الحركةِ وحدها، وفي موضع عِوَضًا من التنوين وَحْدَه.

إلاّ أن أصلَ وضعِها أن تكونَ داخلةً [2]، عِوَضًا مما مُنِعَ الاسمُ منهما، ولو كانت عوضًا مِنَ الحركةِ وحدها؛ لثَبَتَتْ مع الاضافة ولام المعرفة فَجُعِلَت في موضع عِوَضًا من الحركة فَثَبَتَتْ كما ثَبَتَتْ الحركةُ، وفي موضع عِوَضًا من التنوين فَحُذِفَت كما يُحْذَف التنوين ليعتدل الأمران فيهما [3].

---

[1] ذكر عبد القاهر الجرجاني هذه الحال – وهو ممن لم يسلّم بوجودها – وقال: وقد جعل بعض العلماء له حالة ثالثة وهو أن يكون عِوضًا من التنوين وحده، وذلك قولك: غلاما زيد، لأنك تسقطه سقوط التنوين في قولك: غلام زيد، والحركة لا تسقط مع الإضافة.... فهذه الحالة عائدة إلى الحالة الأولى، ألا ترى أنك إذا قلت: غلامان، لم يكن بُدٌّ من أن يُعتقد في النون كونه عِوضًا من الحركة والتنوين، وحده؛ لأن الكلمة باقية على حالها، وإنما يجب أن يُقال: إنَّ النون حُذِف، وإن كان لا تحذف الحركة؛ لأجل أنه لو أثبت عِوضًا من الحركة على انفرادها كما فُعِل ذلك في (الرجلان)؛ لحصل الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وَجَمْعُ زيادتين على آخر الاسم إذْ كان يجب أن يقال: غلامان زيد.... أحدهما: التنوين، والثانية: المضاف إليه. وبعد فإنَّ مَنْ جَعَلَ (النون) في (رجلان) إذا أريد إضافته عِوَضًا من التنوين وحدَه، كان قد عَرّى الكلمة من عِوَض للحركة، إذ ليس في قولك: غلاما رجل حرف يكون عوضًا من الحركة. فإنْ يُقال: إنَّ النون عوضٌ منهما وحُذف مع وجوب الحركة للمضاف إليه كراهية ما ذكرنا مِنَ الفصل بين المضاف والمضاف إليه خبرٌ مِنْ أنْ يُقال: إنَّ النون جُعل عوضًا من التنوين على انفراده". (ينظر: المقتصد: ١/ ١٩٠- ١٩١).

[2] كلمة "داخلة" ساقطة من نشرة الأستاذ المهيري.

[3] يريد هنا التوازن والمساواة بين حذف التنوين في المفرد وحذف النون في التثنية.

[تشديد نون المبهم]

وأما قولهم: "هذانَّ"، و"ذانّك"، و"اللذانّ" إنما ثُقِّلَت [1] في هذه المواضع، لأنّهم عَوّضوا بثقلِها [2]، مِنْ حرفٍ محذوفٍ:

أمّا في "هذانّ" فَعِوضٌ من "ألف ذا"، وكذلك في "اللذانّ" عوض من "ياء الذي".

وهو في "ذانّك" عِوَضٌ من "لام ذلك"، وقد يحتمل أَنْ يكونَ عِوَضًا من "ألف ذلك".

وقيل: إنّما شُدِّدَتْ في هذه المواضع للفَرْقِ بين المُبْهَم وغيره، ليدلّوا بالتشديد على أَنَّه على غير منهاجِ المثنّى الذي ليس بِمُبْهَم، ولأنه لا تصح فيه الاضافة، وغيره من التثنية تَصحُّ إضافتُهُ فتسقطُ نونُهُ، فكان ما لا يسقطُ بحالٍ أقوى مما يسقطُ تارةً، ويثبتُ أخرى، فَشُدِّدَتْ لذلك.

---

[1] في نشرة الأستاذ المهيري "نقلت".

[2] في نشرة الأستاذ المهيري "بنقلها".

[حركةُ نوني التثنيةِ والجمع]

وحركةُ نونِ التثنية كَسْرةٌ، وحركةُ نونِ الجمعِ الذي على حَدِّ التثنية فتحةٌ، وكلتاهما متحركةٌ لالتقاء الساكنين [1].

وخالفوا الحركةَ للفَرْقِ بين التثنيةِ والجمع [2].

وكانت نونُ التثنية أولى بالكَسْرِ مِنْ نونِ الجمعِ، لأنّ قبلها أَلِفٌ، وهي خفيفةٌ، والكسرةُ ثقيلةٌ فاعْتَدَلا، وقَبْلَ نونِ الجمع واوٌ، وهي ثقيلةٌ، ففتحوا النونَ ليعتدلَ الأمرَ [3].

فإنْ قلت: فقد أقول: مررتُ بالزيدَينِ، وضربت العُمَرينِ، فَتُكْسَر النون وقبلها ياء، فَهَلّا هربت إلى الفتحةِ لمكانِ الياءِ، كما هربْتَ إلى الفتحةِ؛ لمكان الياء في نحو: أَيْنَ، وكيفَ؟

---

[1] المقتضب: ١/ ١٤٤، وسرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٤٨٧.

[2] قال سيبويه: .... ونونها مفتوحة فَرّقوا بينها، وبين نون الاثنين، كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيها". (الكتاب: ١/ ٥).

- وقال أبو البركات بن الأنباري: فإنْ قيل فَلِمَ كسَروا نون التثنية، وفتحوا نون الجمع؟ قيل: للفرق بينهما.
- فإنْ قيل: فما الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتيهما؟
- قيل: لأنّهم لوْ لَمْ يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع؛ لالْتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح. ألا ترى أنك تقول في جمع مصطفى: رأيت مصطفَيْن، ومررت بمصطَفين.... فلفظ مصطفين كلفظ زَيْدَين، فلو لم يكسروا نونَ التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية" (أسرار العربية: ٢٥).

[3] قال الجرجاني: فأما كسْرُ النون في التثنية وفتحها في الجمع للفرق بين القَبيلَين؛ ولأنّ نون التثنية يقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، فلما كان كذلك لم يُستثقل فيه الكسر... والنون في الجمع يقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها فيختار فيه الفتح؛ ليعادل خفّته ثِقلَ الضمة والوا، والكسرة والياء. (المقتصد: ١/ ١٩٢).

فالجواب:

أَنَّ الياء في نحو الزّيدينَ والعُمرينَ ليست بلازمةٍ كَلزُومِها في "أَيْنَ" و"كَيْفَ"، ألا تَرَى أنك تقول في الرفْع الذي هو الأصلُ: رَجُلان. وانما النصبُ والجرُ فرعان عليه، فلا تلزم الياء النون.

فلما كانت الياء غير لازمةٍ في التثنية، وكان الرفعُ – وهو الأصلُ– لا تجد فيه ياءً، أُجْرِيَ الباب على حُكْمِ الألفِ – التي هي الأصل، وإنّما الياء بدلٌ منها، ولَوْ أنهم فَتَحُوا النونَ في الجرِّ والنصبِ، وكسروها في الرفْعِ؛ لاختلفت حالُ نونِ التثنية، على أَنَّ مِنَ العرب مَنْ فَتَحَها في حالِ الجرِّ والنّصب تشبيهًا بـ"أَيْنَ" و "كَيْفَ"[1] ، وتُجري الياءَ وإنْ كانت غيرَ لازمةٍ مجرى الياء اللازمة فتقول: مررتْ بالزيدينَ، وضَربتُ الزيدينَ.

وأنشدوا [2] في ذلك لبعضهم:

على أَحْوَذيينَ استقلَّتْ عليهما فما هي إلّا لمحةٌ فتغيبُ [3]

---

[1] قال ابن كيسان: مَنْ فتح نون الاثنين في النصب والخفض استخفّ بعد الياء، فأجراها مَجْرى "أين" و "كيف" ولا يجوز عند أحدٍ من الحذاق علمته فتحها مع الألف. (شواهد العيني: ١/١٨٦).

[2] أنشده الفرَّاء (ينظر: كتاب ليس: ٣٣٥، وسرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٤٨٨).

[3] البيت غير منسوب بالرواية نفسها في الصحاح (حوذ): ٢/ ٥٦٣، واللسان (حوذ): ٥/ ١٩ وشواهد العيني: ١/ ١٨١، وابن يعيش: ٤/ ١٤١، وهو لحميد بن ثور في ديوانه: ٥٥ برواية: استقلت عشيةً، وهي الرواية المشهورة (ينظر: معاني الفرَّاء: ٢/ ٤٢٣ وكتاب ليس ٣٣٥ سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٤٨٨، والمقرّب: ٢/ ٤٧، وشرح الكافية الشافية: ١/ ١٩٩، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣٩ والشاهد فيه فتحُ نون المثنى، وهو لهجة لبني زياد بن فقعس كما زعم الكسائي، ولبعض بني أسد كما قال الفرّاء (ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٣٩، وشواهد العيني: ١/ ١٨٣) والقياس كَسْرُها.

وفَتَحَهَا بعضُهم مع الألف فقال:

أَعْرِفُ منها الأنفَ والعَيْنانا

ومنخَرَيْنِ أشبها ظبيانا [1]

وقد حُكِيَ أَنَّ منهم مَنْ ضَمَّ "النونَ" في "الزيدان" فقال: "الزيدانُ" و "العمرانُ"[2]، وهذا مِنَ الشذوذِ بحيث لا يُقاس عليه [3].

[نون الأفعال الخمسة]

وأما "النونُ" في (يقومان، وتقومان، ويقومون، وتقومون فإنّها تقومُ مقامَ "الضمةِ"[4]، في "يقومُ" و"يقعدُ" [وأنّها] ليست مِنْ أصولِ الإعرابِ.

ألا ترى أَنَّ جنسَ الإعرابِ هو الحركة، ولذلك جُعِل جنس الياء سكونًا إذ كانا ضدّين، وكانت الحركةُ ضدّ السكون [5].

---

[1] البيتان منسوبان لرؤبة، وهما في ديوانه ١٨٧ برواية: أعرف مِنْها الجيد، ونسبهما أبو زيد في النوادر: ١٦٨ لرجل من ضبّةٌ. وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٤٨٩ وشرح المفصل: ٣/ ١٢٩، ٤/ ١٤٣. وهمع الهوامع: ١/ ١٦٥، والشاهد فيهما فتح نون التثنية في (العينانا)، وفيهما شاهد آخر على لزوم الألف في المثنى، أمّا (منخرين) فقد جاءت على اللهجة المشهورة.

[2] روى هذه اللهجة أبو علي الفارسي عن أبي عمرو الشيباني (شواهد العيني: ١/ ١٨٣، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٠.

[3] سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٤٨٩، وشرح المفصل: ٤/ ١٤٣.

[4] في الأصل ونشره الأستاذ المهيري "الضمير" وهو تحريف والتصحيح من سرّ صناعة الإعراب: ٧١١/٢، وفي هذا قال ابن السراج: النون علامة الرفع (الأصول: ١/ ٥٠).

[5] في سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٧١١: "وأنها ليست".

ويدلّك على [أن الأفعال المضارعة التي رفعها] "بالنون"[1]، أنّه ليس على طريقِ قياسِ أصولِ الإعرابِ، حَذْفُكَ النون في موضع النصب في قولك: لن يقوما [2]، ألا ترى أنَّ النصب [هنا] مُدْخَلٌ على الجزمِ، كما أُدْخِلَ النصبُ – في الأسماء المثناةِ والمجموعةِ على سبيلِ[3] التثنية – على الجرِّ في قولك: ضَرَبْتُ الزيدَيْنِ والعُمَرينِ[4].

ولسْتَ تجد في الأسماء الآحادِ المتمكنة الاعراب ما يُحملُ فيه أحد الإعرابين على صاحبه، فأما: مَرَرْتُ بأحمد [5]، فإنَّ ما لا ينصرف غير متمكن من الاعراب.

ويزيد عندك في بيان ضَعْفِ إعرابِ الفعل المضارع أنّك إذا ثنّيت الضميرَ فيه [6]، أو جَمَعْتُهُ أو أَنَّثْتُهُ [أنك تجدُه بِغَيْرِ حرفِ إعرابِ، ألا ترى أنّه لو كان لـ"يقومان" حرف إعراب][7]، لم يَخْلُ حرفُ إعرابِهِ من أن تكون "الميم"، أو "الألف"، أو "النون"[8].

---

[1] أي رفعه بثبات النون. ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٧١١.

[2] الأصول: ١/٥١، واللمع لابن جني: ٢٠٦.

[3] أي على حدّ.

[4] أسرار العربية: ١٢٨.

[5] كذا في الأصل، وسرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٧١١، وفي نشرة الأستاذ المهيري: فإنَّ احتججْتَ بأحمد.

[6] أي في الفعل، ويريد هنا الأفعال الخمسة، لأنّ الفعل لا يُثنى ولا يُجمع في الحقيقة، وإنما يثنى، ويجمع الفاعل الذي تضّمنَهُ الفعل.

[7] زيادة من سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٧١١.

[8] يريد (الميم والألف والنون) من (يقومان)، وقد عالج ابن جني هذا الموضع في سرّ صناعة الإعرابعلى لفظة: الزيدان.

فمحال أن تكون الميمُ [حرف إعرابٍ][1]، لأنّ الألفَ بعدها قد صِيغَت معها، فحصلت الميمُ لذلك حَشْوًا لا طَرَفا [2]، ومحال أن يكون حرف الإعراب وَسَطًا، ولا يجوز إلّا أنْ يكون آخرًا طَرَفا [3].

ولا يجوز أنْ يكون "الألفُ" في يقومان حرفَ إعرابٍ.

قال سيبويه [4]: لأنّك لم تَرِدْ أَنْ تُثْنّي "يفعلُ" فتضمّ إليه "يفعلّا"[5]، آخر، أي لم تُرِدْ أَنْ تَضمّ هذا المثال إلى مثال آخر ، وإنّما وإنّما أردْتَ أن تُعْلِمَ أَنَّ الفاعلَ اثنان، فَجئتَ بالألفِ التي [هي] عَلَمُ الضمير والتثنية [6].

ولو أردْتَ أَنْ تضمّ الفعلَ إلى فعلٍ آخر من لفظه لكانت الألفُ في "يقومان" حرفَ إعراب، كما كانت "الألفُ في الزيدان" حرفَ الاعراب، لأنّك أردْتَ أن تضمَّ إلى زيدٍ زيدًا آخر.

---

[1] زيادة من سرّ صناعة الإعراب: ٢/٧١١.

[2] تكون الميم طرفًا في (تقوم).

[3] قال أبو البركات بن الأنباري في تعقيب له على عدم جواز كون اللام من (يفعلان) حرف إعراب: "بطل أن يكون حرف الاعراب اللام، لأن من الاعراب الجزم، فكان يؤدي إلى أن يحذف ضمير الفاعل [للتخلص من التقاء الساكنين] وذلك لا يجوز (الانصاف: ١/ ٣٩).

[4] قال سيبويه: "واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال علامة للفاعلين لحقها الألف ونون، ولم تكن الألف حرف اعراب، لأنك لم ترد أن تثني "يفعل" هذا البناء فتضم إليه "يفعل" آخر، وفي طبعة بولاق "يفعلا" آخر. (ينظر: ١/ ٥ وما يقابلها في طبعة هارون).

[5] في سرّ صناعة الإعراب: "يفعلا" اعتمادًا على إحدى نسخ كتاب سيبويه (ينظر هامش محقق كتاب سيبويه).

[6] قال ابن السراج: الفعل لا يُثَنّى ولا يُجْمَع ..... وإنما يثنَّى ويُجْمَع الفاعل الذي تضمَّنه الفعل" الفعل" (الأصول: ١/ ٥١).

فقد بَطَلَ إذنْ الألفُ حرفَ إعرابٍ [1].

ومحالٌ أيضًا أن تكونَ "النونُ" حرفَ إعراب في "يقومان" لأمرين:

أحدهما: أنَّها متحرّكةٌ محذوفةٌ في الجَزْمِ [2]، وليس في الدنيا حرفٌ متحركٌ يُحْذَفُ في الجزم[3].

والآخر: أنَّه لَوْ كانت النونُ حرفَ إعرابٍ، لوجَبَ أن تجري عليها حركاتُ الإعراب، فتقول: هما يقومانُ. وأريد أن يقومانَ.

فتضمّها في الرفعِ، وتفتحها في النصبِ، فإذا صِرْتَ إلى الجزمِ وَجَبَ تسكينُها، وإذا سُكِّنَتْ، والألفُ قبلها ساكنةٌ كُسِرَت لالتقاء الساكنين، فقلت: لم يقومانِ.

---

[1] قال أبو البركات بن الأنباري: وبَطُلَ أيضًا أَنْ يكون الضمير حرف الاعراب؛ لأنّ الضمير في الحقيقة ليس جزءًا من الفعل، وإنما هو اسْمٌ قائم بنفسهِ في موضع رفع؛ لأنه فاعل، فلا يجوز أَنْ يكون إعرابًا لكلمة أخرى. (الإنصاف: ١/ ٣٩).

[2] نَسَبَ السيوطي هذا الرأي لأبي علي الفارسي ونقل قوله: "لا جائز أن يكون حرف الاعراب النون؛ ولسقوطها للعامل وهي حرف صحيح". الهمع: ١/ ١٧٦. وكان الزجاجي قبله قد قال: سقوطُها غير مخلٍّ بمعنى الفعل. (الايضاح في علل النحو: ١٣٣).

وأوضح أبو البركات هذا بقوله: "وبَطُل أنْ تكون النون حرف الإعراب؛ لأنها ليست كحرف من الفعل، وإنما هي بمنزلة الحركة التي الضمة، ولهذا تحذف في الجزم والنصب ولا يخلّ حذفها بمعنى الفعل، ولو كانت حرف الاعراب لما حُذِفَت مع تحرُّكها؛ ولأخلَّ حذفها بمعنى الفعل، ومكان الإعراب جاريًا عليها، فلذلك لم يجز أنْ تكون حرف الاعراب". (ينظر: الانصاف: ١/ ٣٩).

[3] عبارة (وليس في الدنيا حرف متحرك يُحْذف في الجزم) ساقطة من نشرة الأستاذ المهيري.

[فلما] [1]، كان القضاءُ بِكَوْن "نون" يقومان حرف الاعراب إعرابًا [2] يقود إلى هذا الرأي ذكرتُهُ، ورأيت العربَ قَدْ اجتنبتْهُ، علمتَ أَنَّ "النونَ" ليست عندهم بحرفِ اعرابٍ.

وإذا لم يَجُزْ أن تكون "الميمُ" حرفَ إعرابٍ، ولا "الألف"، ولا "النونُ".

علمْت أَنَّه لا حرفَ إعرابٍ في الكلمةِ [3]، وإذا لم يكنْ لها حرفُ إعرابٍ دَلَّكَ ذلك على أَنَّ الاعرابَ فيها ليس [له][4]، تمكّنُ الإعرابِ الأصلي الذي هو الحركة.

فإذا كانَ ذلك علمتَ أَنَّ "النونَ" في "يقومان" تقومُ مقامَ "الضمةِ" في "يقومُ"، وأنها ليس لها تمكّن الحركةِ، وإنّما هي دالّة عليها، ونائبةٌ عنها [5].

***

تَمَّت عِلَلُ التثنية لأبي الفَتْح عثمان بن جِنِّي (رحمه الله) يوم السبت تاسع وعشرين من شهر شعبان سنة ستمائة والله اعْلَم وأحْكَم [6].

---

[1] زيادة من سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٧١٢.

[2] كلمة "إعرابا" ساقطة من نشرة الأستاذ المهيري.

[3] مع كونها معربة، وهذا على خلاف الأصل، وليس لها نظير في كلامهم (ينظر: أسرار العربية: ١٢٨).

[4] زيادة من سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٧١٢.

[5] لم يقف ابن جِنِّي في سرّ صناعة الإعراب عند هذا الموضع بل استطرد في الشرح.

[6] النص الأخير "تَمّت علل ... والله أعلم وأحكم "ساقطة من نشرة الأستاذ المهيري".

الفهارس الفنية

١- فهرس الأشعار
٢- فهرس الاعلام
٣- فهرس المصادر
٤- فهارس مباحث الكتاب

١- فهرس الأشعار:

صدر البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
على أحوذيين	فمغيبُ	الطويل	حميد بن ثور	٨٣
أعرف	والعينانا	الرجز	رؤبة	٨٤
ومنخرين	ظبيانا	الرجز	رؤية	٨٤

٢- فهرس أعلام كتاب عِلَل التَّثنية:

أبو اسحاق الزيادي: ٤٨، ٥٠، ٦٢، ٦٦

أبو بكر بن السراج: ٤٨

أبو الحسن الأخفش: ٤٩، ٦١، ٦٢، ٦٣

بنو الحارث : ٥٦

الزجاج: ٤٨

سيبويه: ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٧، ٥٨، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٨٦

أبو العباس المبرّد: ٤٩

أبو الفتح عثمان: ٤٧، ٥٩، ٧٠

أبو علي الفارسي: ٤٨، ٥٤، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧٥

أبو عمر الجرمي: ٤٩، ٦٣، ٦٥، ٦٦

الفرّاء: ٥٠، ٦٢، ٦٦

قطرب: ٥٠

ابن كيسان: ٤٨

٣- مصادر الدراسة والتحقيق:

١- أسرار العربية، لأبي البركات بن الأنباري (لندن، ١٨٦٦).

٢- الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق: طه سعد (القاهرة، ١٩٧٥).

٣- الأصول، لابن السراج، تحقيق: د. الفتلي (النجف، ١٩٧٣).

٤- إضاءة الراموس، لابن الطيب الفاسي، مخطوط بدار الكتب المصرية (٣٩٦ لغة، تيمور).

٥- إنباه الرواة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل (القاهرة، ١٩٥٠).

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، تحقيق: محمد محي الدين (القاهرة، ١٩٨١).

٧- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي (القاهرة، ١٩٦٩).

٨- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك (القاهرة، ١٩٧٣).

٩- إيضاح المكنون، إسماعيل باشا البغدادي (تركيا، ١٩٤٣).

١٠- البداية والنهاية، لابن كثير (بيروت، ١٩٧٧).

١١- بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل (القاهرة، ١٩٦٤).

١٢- تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ترجمة: د. النجار (القاهرة، ١٩٧٤).
١٣- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (بيروت، نشرة دار الكتاب العربي).
١٤- تاريخ العلماء النحويين، للقاضي التنوخي، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو (الرياض، ١٩٨١).
١٥- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق: د. فتحي مصطفى، (دمشق، ١٩٨٢).
١٦- تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: هارون وآخرين (القاهرة، ١٩٦٤).
١٧- حقائق التأويل، للشريف الرضي (بيروت، ١٣٥٥هـ).
١٨- خزانة الأدب، للبغدادي (بولاق، ١٢٩٩هـ).
١٩- الخصائص، لابن جِنّي، تحقيق: د. النجار (القاهرة، ١٩٥٢).
٢٠- ديوان حميد بن ثور، نشر الميمني (القاهرة، ١٩٥١).
٢١- ديوان رؤبة، نشر وليم بن الورد (برلين، ١٩٠٣).
٢٢- روضات الجنات، للخونساري (ايران، ١٣٩٢هـ).
٢٣- سرّ صناعة الإعراب، لابن جِنِّي، تحقيق: د. حسن هنداوي (دمشق، ١٩٩٣).
٢٤- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للحنبلي (القاهرة، ١٣٥٠هـ).

٢٥- شرح التصريح، لابن هشام (القاهرة، طبعة دار إحياء الكتب).
٢٦- شرح كافية ابن الحاجب، للرضي (بيروت، دار الكُتُب العِلمِيَّة).
٢٧- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د.هريدي (مكة المكرمة).
٢٨- شرح المفصل، لابن يعيش (القاهرة، الطبعة المنيرية).
٢٩- شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم (الكويت، ١٩٧٦).
٣٠- شواهد العيني على هامش خزانة الأدب (بولاق، ١٢٩٩هـ).
٣١- صحاح الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور (بيروت، ١٩٨٢).
٣٢- العِبَر في خَبَر من غَبَر، للذهبي، تحقيق: فؤاد سيد (الكويت، ١٩٦١).
٣٣- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، نشر برجستراسر (القاهرة، ١٩٣٢).
٣٤- الفهرست، لابن النديم (بيروت، ١٩٧٨).
٣٥- فهرسة ما رواه عن شيوخه، لابن خير الإشبيلي (بيروت، ١٩٦٣).
٣٦- الكامل في التاريخ، لابن الأثير (بيروت، ١٩٦٦).
٣٧- الكتاب، لسيبويه (بولاق، ١٣١٧هـ).

٣٨- كشف الظنون، لحاجي خليفة (تركيا، ١٩٤٣).
٣٩- لسان العرب، لابن منظور، (القاهرة، ١٣٠٤هـ).
٤٠- اللمع في العربية، لابن جِنِّي، تحقيق: د. حسين شرف (القاهرة، ١٩٧٩).
٤١- ليس، لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور (مكة المكرمة، ١٩٧٩).
٤٢- المحتسب، لابن جِنِّي، تحقيق: د. النجدي، ود. شلبي (القاهرة، ١٩٦٥).
٤٣- المخصّص، لابن سيده (القاهرة، ١٣١٦هـ).
٤٤- البغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: السينكاوي (بغداد، ١٩٨٣).
٤٥- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات (دمشق، ١٩٨٠).
٤٦- معاني القُرآن، للفراء، تحقيق: د. النجار (القاهرة، ١٩٣٣).
٤٧- معجم الأدباء، لياقوت الحموي (القاهرة، ١٩٣٦).
٤٨- مفتاح السعادة، لطاش كبرى زاده، تحقيق: كامل بكري (القاهرة،...).
٤٩- المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر (بغداد، ١٩٨٢).
٥٠- المقتضب، المبرد، تحقيق: الشيخ عضيمة (القاهرة، ١٣٩٩هـ).

٥١- الموفقي في النحو، لابن كيسان، تحقيق: د. الفتلي (مجلة المورد العراقية، م٤، ع٢، ١٩٧٣).
٥٢- النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي (القاهرة، ١٩٣٣).
٥٣- نزهة الألباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل (القاهرة، ١٩٦٧).
٥٤- هدية العارفين، لاسماعيل باشا البغدادي (استانبول، ١٩٣١).
٥٥- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: د. عبد العال مكرم (الكويت، ١٩٧٣).
٥٦- وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق: محمد محيي الدين (القاهرة، ...).
٥٧- يتيمة الدهر، للثعالبي (دمشق، ١٣٠٣هـ).

فهرس مباحث الكتاب

الموضوع	الصفحة
ألف التثنية	٤٧
آراء النحاة في ألف التثنية	٤٧
سيبويه	٤٧
أبو إسحاق الزجّاج	٤٨
ابن كيسان	٤٨
أبو بكر السراج	٤٨
أبو علي الفارسي	٤٨
أبو الحسن الأخفش	٤٩
أبو العباس المبرد	٤٩
أبو عمر الجرمي	٤٩
الفرَّاء والزيادي وقطرب	٥٠
الرأي الراجح ودليله	٥٠
ما يرد من اعتراضات على القول بأن الألف حرف اعراب.....	٥٣
ثبات الألف في المثنى	٥٦
لا تقدير إعراب في ألف التثنية	٥٧
اعتراضات على كون النون عِوضاً	٥٨
دليل آخر على صحة قول سيبويه	٦٠
الردّ على قول الأخفش	٦١
الردّ على قول أبي عمر الجرمي	٦٣
الردّ على قول الفرَّاء والزيادي	٦٦

واو الجمع الذي على حدّ التثنية	٦٧
لِمَ يثنَّى بالألف ويُجْمَع بالواو	٦٨
تثنية المبهم	٦٩
أحوال نون التثنية	٧٧
تشديد نون المبهم	٨٠
حركة نوني التثنية والجمع	٨٢
نون الأفعال الخمسة	٨٤
الفهارس الفنيّة	٨٩

من إصدارات المؤلّف

١- تأليف الكتب:

- الإبداع العربي القديم في الصناعة المعجمية .
- التفكير الصوتي عند علماء العربية القدامى .
- دراسات لغوية في تراثنا القديم .
- شرح التميمي على ألفيّة ابن مالك (٤) أجزاء .
- علم الأصوات عند سيبويه وعندنا (إخراج وتعليق).
- لغويون تحرّجوا من تفسير ألفاظ القرآن الكريم .
- النحو الميسّر (٣) أجزاء .

٢- تحقيق الكتب :

- إعراب لاسيّما وفوائد أخرى .
- الانتصار لثعلب من الزجّاج، للجواليقي .
- الردّ على ثعلب في الفصيح، للجواليقي .
- الشّاء، للأصمعي.
- عِلَل التّثنية، لابن جنّي.
- الفَرق، للأصمعي .
- الفَرق، لِقُطرب (مشترك مع د. محمد علي الرديني).
- الفصيح، لثعلب.
- فعلت وأفعلت، للزجّاج مشترك مع د. رمضان عبد التوّاب .
- ما ذكره الكوفيون من الإدغام، للسيرافي .

- متشابه القرآن، للكسائي .

٣- البحوث :

- الاستفهام .
- الاستقراء .
- الترادف بين جون لاينز وعلماء العربية .
- الحركات الإعرابية بين القدامى والمحدثين .
- حُسْن اختيار ابن الأجدابي لأبواب كفايته .
- دَعْوى انتحال ابن دُريد لكتاب العين .
- ظاهرة اقتران الأصوات وتنافرها .
- ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية .
- عَرْض الألفاظ وتفسيرها وتوثيقها في المعجمات العربية .
- العلاقة بين الأصوات والمعاني .
- القياس والسماع في مصادر الأفعال الثلاثية .
- كتاب الفَرق لقطرب، دراسة نقدية.
- ما لم يُذَع من المصطلحات النحوية والصرفية .
- المرزوقي صرفيّاً، قراءة في أماليه المخطوطة .
- مصادر الدراسة الصوتية عند العرب.
- معالم التفكير الدلالي عند علماء العربية القدامى .
- من الفصيح المهجور .
- من فِكْر الفرّاء الصوتي .

- المنهج اللغوي، لأبي عبيد في كتابه غريب الحديث .
- وَقْفة مع حركة التعريب الأولى.

٤- الترجمة :

- ترجمة فَصْل الترادف لـ(John Lyons) من كتابه علم الدلالة اللغوي.
- ترجمة فَصْل ترتيب الحقول الدلاليّة لـ (Nida Eugene) من كتابه.